المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: السياسة الدفاعية والعسكرية الاوروبية بين طموحات الاستقلالية ومحدودية التحرك المستقل
اسم الكاتب: أ.م.د. نوار محمد ربيع الخيري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1989
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 08:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الدفاعية والعسكرية الاوروبية
بيـن طموحات الاستقلالية ومحدودية التحرك المستقل

الاستاذ

المساعد الدكتور

نوار محمد

ربيع الخيري(*)

المقدمة:

من الطبيعي أن يمر كل مشروع أو تجربة بمراحل وخطوات ويخضع لإشكاليات ومتغيرات وعوامل تدفعه أحياناً إلى الأمام وتكبحه أحياناً أخرى إلى الخلف وتؤخر مسيرته ، فتجربة الاتحاد الأوربي ومنذ بداياتها المبكرة كانت ونتيجة للأوضاع الاقتصادية المنهكة للدول الأوربية فقد ركزت جل اهتمامها على الجانب الاقتصادي لكي تنهض بأوضاعها الاقتصادية فقطعت بذلك أشواطاً بعيدة وحققت تميزاً في هذا الجانب ، وقد قابل ذلك التفوق الاقتصادي ليس عدم اهتمام أو عدم تحرك وإنما ضعف وتعثر في بقية الجوانب ولاسيما الأمنية الدفاعية والعسكرية بسبب التركيز على الجوانب الاقتصادية من ناحية ولوجود من يقدم الحماية الدفاعية والعسكرية لأوربا وهو حلف شمال الأطلسي من ناحية أخرى، إلا إن الرغبة الأوربية في أن يكون المشروع الأوربي متكاملاً في كل الميادين وبعد التغيرات الجذرية الحاصلة في المنظومة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة تيقنت الدول الأوربية إلى ضرورة السعي والعمل على تطوير سياستها الدفاعية والعسكرية والمضي في طريق الاستقلالي الدفاعي والعسكري، فخطت خطوات نظرية وعملية في هذا الاتجاه. ولبحث وتحليل تلك السياسة الدفاعية والعسكرية والجهود الأوربية في هذا الإطار يمكن وضع فرية لذلك تقوم على إن دول الاتحاد الأوربي تسعى لأن تكون لها سياسة دفاعية وعسكرية مستقلة إذ إنها أفلحت في بعض الجوانب وأخفقت أو جوبهت بعقبات وعراقيل داخلية ذاتية وخارجية دولية حدت من حركتها وقللت من اندفاعها في جوانب أخرى. فما هي إذن جوانب النجاح ومواضع الفشل والإخفاق فيها، وماهو الشكل أو الحالة التي آلت إليها تلك السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية، وهو ما سيحاو البحث الإجابة عليه من خلال المحاور الآتية: المحور الأول ويوضح الخطوات والمراحل الاولى لنشأة السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية أما المحور الثاني فيطرح الدوافع الأوربية لتطوير واستقلالية الدفاع الأوربي، ويأتي المحور الثالث ليعزز تلك السياسة بالتطبيقات الايجابية للسياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية، أما المحور الرابع فيبين الوجه الثاني من تلك السياسة من خلال إظهار محدودية وضعف التحرك الدفاعي والعسكري الأوربي المستقل، ويضع المحور الخامس الشكل التوازني الدفاعي والعسكري الأوربي مع حلف شمال الأطلسي

(*)كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية.

ويوضح المحور السادس الأفق المستقبلي لتلك السياسة، هذا فضلاً عن المقدمة وخاتمة البحث الموضحة للاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

أولاً: الخطوات والمراحل الاولى لنشأة السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبدء الدول الأوربية بترتيب أوضاعها المضطربة في كل الميادين ومن بينها الميدان الدفاعي والعسكري لضمان أمنها واستقرارها،فكان أن أبرمت كل من فرنسا وبريطانيا على معاهدة دنكرك في٤آذار ١٩٤٧ كتعزيز للقوة الأوربية في مواجهة الاتحاد السوفيتي ولتوجه أساساً كتحالف أوربي ضد ألمانيا واحتمالية عدوانها على الدول الأوربية أو خوف الدول الأوربية من هكذا احتمال. ولكن لم تبق المعاهدة على تلك الشاكلة إذ تم تطويرها وتوسيعها في ١٧ آذار ١٩٤٨ لتكون معاهدة بروكسل التي وقعت عليها كل من إنكلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ والتي بموجبها أنشئ اتحاد غرب أوربا كمنظمة أمنية تقدم المعونات العسكرية للطرف الذي يقع عليه اعتداء مسلح ، فبذلك مثُلت معاهدة بروكسل واتحاد غرب أوربا أساس ومنطلق الترتيبات الدفاعية والأوربية بعد الحرب العالمية الثانية[١]. علماً بأن حلف بروكسل أو اتحاد غرب أوربا الذي أنشئ من قبل الدول الأوربية في ظل الظروف التي عاشتها أوربا بعد الحرب العالمية الثانية لم ينشأ من دون طلب وضغط ن قبل الولايات المتحدة الأمريكية لمد وتوسيع عملية التنسيق والتكامل الأوربي ليشمل الشؤون الدفاعية[٢].

وهكذا يكون اتحاد أوربا الغربية قد مثّل ومنذ نهايات عقد الأربعينات من القرن العشرين اولى الخطوات في مسار التنسيق الدفاعي والعسكري الأوربي[٣].

فسارت الترتيبات الدفاعية والعسكرية الأوربية بشكل جيد ومقبول باستثناء ألمانيا الغربية التي كانت خارجة عن ترتيبات الدفاع الغربي، ولكن استمرار الوضع بهذا الشكل سيكون غير مقبـ فعادت الدول الأوربية للتفكير بإدخال ألمانيا في التحالف الدفاعي الغربي على أن لا يثير ذلك فرنسا ولا يقلق الدول الموقعة على ميثاق بروكسل، فقدمت فرنسا اقتراح إنشاء جيش أوربي غربي أو منظمة للدفاع الأوربي أو كما سميت الجماعة الأوربية للدفاع فبدأت مفاوضاتها في ١٥ شباط ١٩٥١ في باريس وتقوم على اندماج القوى الوطنية الأوربية وتكون خاضعة لقيادة موحدة وسلطة اتحادية لإصدار القرارات الهامة، فوجد ذلك الاقتراح القبول حتى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت فيه خياراً أفضل من تسليح ألمانيا في إطار منظمة الأطلسي، وانتهت المفاوضات بالتوقيع في ٢٧ أيار ١٩٥٢ على الاتفاقية المنشئة للجماعة وتم الترحيب بفكرة إنشاء الجيش الأوربي، ويتولى البرلمان الأوربي

---

[١] د.حسن نافعة ، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ،الطبعة الاولى ، حزيران / يونيو ٢٠٠٤ ، ص ٤٣٥ . وكذلك انظر ، عامر علي راضي العلاق ، الخيارات التركية تجاه الاتحاد الأوربي دراسة في العلاقات التركية الأوربية ما بعد الحرب الباردة ، أطروحة دكتوراه ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، تموز ٢٠٠٥ ، ص ص ١٣- ١٤.

[٢] د. حسن نافعة ، نفس المصدر أعلاه ، ص ١٢٦ .

[٣] دمحمد مصطفى كما – دفؤاد نهرا،صنع الـ رار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية– الأوربية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت-لبنان،الطبعة الاولى ، آب/اغسطس٢٠٠١، ص١٤٠.

ومحكمة العدل الدولية مراقبة وضبط سلوكه سياسياً وقانونياً،ويشرف على تسليحه جهاز فني وإداري تقوده المفوضية الأوربية[٤]. ومن جانبها كانت القيادة السياسية والعسكرية في ألمانيا بقيادة أديناور في ذلك الوقت قد آزرت ورحبت بفكرة إنشاء الجيش الأوربي إذ رأى السياسيون الألمان بأن مشاركة ألمانية في الدفاع الأوربي سيعطيهم صوتاً أقوى في شؤون الدفاع عن الجمهورية الفدرالية الألمانية تجاه الهجوم من الشرق ويجعلهم أقل تعويلاً على القوى الأجنبية لتأمين ذلك الدفاع ، على الرغم من إن الرأي العام ومن خلال الاستفتاءات أوضح معارضة عامة وشعبية للمشروع أكثر من مناصرته[٥]. إلا إن هذه الفكرة الفرنسية لم تكن مقبولة بشكل مطلق إذ ما أن أعلن عن تكوين الجيش الأوربي الموحد حتى ثارت احتجاجات الأحزاب الفرنسية بين مدافع عن المشروع ومعارض له خوفاً من قضية تسليح ألمانيا واعتبارها تَهَدِّد للسيادة الفرنسية و خوف من إدخال فرنسا وأوربا في حرب جديدة. ومن الطبيعي أن يكون هذا الموقف مندفع بذكريات ألمانيا النازية وماضيها الأليم بالنسبة للأوربيين والذي بقي حياً في ذاكرتهم، وهكذا رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية التصديق على إنشاء الجماعة الأوربية للدفاع فذهبت المبادرة أدراج الرياح[٦].

إلا إن هذا الرفض الفرنسي لم يكن ليعني النهاية لقضية الدفاع الأوربي إذ قابله تحرك فرنسي في اتجاه آخر وهو توسيع معاهدة بروكسل لتضم ألمانيا وايطاليا إلى جانب الدول الأعضاء الآخرين، وبذلك ظهر اتحاد غرب أوربا كمنظمة أوربية أمنية جديدة في ٢٣ تشرين الأول ١٩٥٤[٧]. ولعل التعمق في فهم وتحليل نوايا الدول الأعضاء يظهر التغيير الحاصل في التوجهات والأهداف التي قامت المنظمة على أساسها في السابق، فبعد أن كان الخوف الأوربي من احتمال عودة ألمانيا إلى سياساتها العدوانية زال خطر إعادة تسليحها بعد تقديمها كل الضمانات للحلفاء في هذا المجال. أما فيما يتعلق بنشاطات واختصاصات اتحاد غرب أوربا ومن خلال نص معاهدة بروكسل كان واجبه الدفاع عن أية دولة عضو إذا تعرضت للعدوان على أراضيها وإمكانية التدخل في حال حصول تهديد للسلم والأمن الدوليين ،كما وأعطته المعاهدة ومنذ البداية مهمة تشكيل قيادات مشتركة ومهمة تنميط الأسلحة (standardization). أما مؤسسات اتحاد غرب أوربا فقد أشتمل على المجلس وهو الهيئة المركزية وتمثل فيه الدول الأعضاء ويتخذ القرارات الحاسمة ويأخذ صفتين مجلس وزاري لوزراء الخارجية والدفاع ومجلس الممثلين الدائميين الذي يجتمع اسبوعياً. وقد أشتمل الاتحاد أيضاً على لجان

---

[٤] روي مكريدس، السياسة الخارجية الفرنسية، من كتاب مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، إشراف: روي مكريدس ، ترجمة: د.حسن صعب، دارالكتاب العربي، بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٦ ، ص ص١٣٧-١٣٨. وكذلك انظر، د. حسن نافعة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٧.

[٥] كارل دويتش – لويس أدنجر، السياسة الخارجية للجمهورية الفدرالية الألمانية، من كتاب: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، إشراف: روي مكريدس، ترجمة: د. حسن صعب ، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٦٦، ص ٢٢٥.

[٦] روي مكريدس، السياسة الخارجية الفرنسية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨. وكذلك انظر، د. حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٧.

[٧] د. حسن نافعة ، نفس المصدر أعلاه ، ص ٤٣٧ .

العمل الدائمة وهي لجنة عمل المجلس ولجنة العمل الخاص ولجنة العمل السياسية ولجنة المتوسط ولجنة الفضاء ولجان أخرى، كما وأشتمل على غرفة التخطيط والمجلس التمثيلي[٨].

إن التتبع الدقيق والمفصل لهذه المراحل والخطوات الأوربية في الميدان الدفاعي والعسكري يبين إن كل ذلك كان يتم بتخطيط ومتابعة أمريكية تهئ الأرضية الملائمة لإنشاء تحالف أمني واسع يمتد على جانبي الأطلسي، بمعنى أن يكون تحت قيادة أمريكية لاسيما وان الولايات المتحدة الأمريكية تضمن الموافقة الأوربية على ذلك، ولكنها ترى بضرورة وجود هامش من التنسيق الأوربي الدفاعي والعسكري، فكل تلك الخطوات والتحركات الأوربية السالفة الذكر كانت منطلقاً لتأسيس حلف شمال الأطلسي[٩]. إذ إن مجلس الشيوخ الأمريكي كان قد أصدر في ١١ حزيران ١٩٤٨ قراراً يجيز للولايات المتحدة الأمريكية عقد تحالفات مع دول خارج القارة الأمريكية وبذلك حصل انقلاب أو تغيير جذري في الدبلوماسية والسياسة الخارجية الأمريكية[١٠]. فبدأت مشاورات إنشاء حلف شمال الأطلسي بعد التوقيع على ميثاق بروكسل بين الدول الأوربية الأعضاء في الميثاق والولايات ا لمتحدة الأمريكية وكندا فتم التوقيع على الاتفاقية المؤسسة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في ٤ نيسان ١٩٤٩[١١]. فكانت البداية لعمل الحلف أمنياً وعسكرياً ودفاعياً. إذن فعلى الرغم من إن اتحاد غرب أوربا كان المنظمة الدفاعية الأوربية الاولى فمعاهدة واشنطن لعام ١٩٤٩ سحبت مهمة تنسيق السياسة الدفاعية وأكدت على التضامن الأمريكي– الأوربي فبذلك حققت الولايات المتحدة الأمريكية هدفها في أن تتصدر الدفاع الأمني والعسكري الأطلسي الأوربي والأمريكي من خلال حلول حلف شمال الأطلسي محل اتحاد غرب أوربا ،أي أن يكون الحلف بالدرجة الاولى والاتحاد يأتي من بعده في العمليات الدفاعية والعسكرية[١٢]. وهنا يظهر إن الولايات المتحدة الأمريكية قد عادت لتظهر أهدافها الحقيقية في تصدر الأمن والدفاع الأطلسي، أي إنها أنهت المرحلة التي أظهرت فيها لأوربا بأنها قد أعطتها المجال في السياسة الدفاعية والعسكرية لأوربا وكأنها قد أعطتها مكانتها وهيبتها إلا إنها كانت متقصدة في ذلك لإلهائها في مرحلة كانت تعدها الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة الإعداد والتهيئة لإنشاء حلف شمال الأطلسي.

فأضحى اتحاد غرب أوربا ولاسيما بعد إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية مفرغ من مهماته واختصاصاته التي انحصرت فقط في مراقبة حظر التسلح المفروض على ألمانيا بامتلاكه صلاحية رفع ذلك الحظر تدريجياً، وكذلك مهمة تنميط الأسلحة وايجاد أنماط مشتركة لنماذج الأسلحة بين الدول الأعضاء والذي أخذ تلك المهمة حلف الناتو فيما بعد، وبذلك انحسر وركد دور اتحاد غرب أوربا بشكل كبير إلا إنه في ثمانينات القرن العشرين أعيد تحريك دوره بفعل القانون الأوربي الموحد الذي أكد على ضرورة ايجاد تعاون أوربي في القضايا الدفاعية، وكذلك زوال أسباب الحرب الباردة بشكل تدريجي

---

[٨] **دمحمد مصطفى كما – دفؤاد نهرا، صنع الـ رار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية – الأوربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى، آب / أغسطس ٢٠٠١ ، ص ص ١٤٠ – ١٤١.**

[٩] **د. حسن نافعة، نفس المصدر أعلاه ، ص ١٢٧ .**

[١٠] **د. أدونيس العكرةمن الدبلوملسية إلى الاستراتيجية أمـ ـولات من الحرب الباردة، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى، أغسطس ١٩٨١، ص٥٩.**

[١١] **د. حسن نافعة، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧.**

[١٢] **دمحمد مصطفى كما – د. فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٢.**

نتيجة قمة ريكيافيك واتفاقيات ستارت (start) لنزع السلاح، فكان أن تحرك اتحاد غرب أوربا حتى باتجاه توسيع عضويته فانضمت إليه كل من اسبانيا والبرتغال[١٣]. وقد جاءت معاهدة ماسترخت في ٧ شباط ١٩٩٢ لترسخ وتعمق الدور العسكري لاتحاد غرب أوربا من خلال تأكيدها على انه يمثل الذراع العسكري للاتحاد الأوربي ولحلف شمال الأطلسي وهذا يوضح بقاء الارتباط الأوربي بالصيغة الأطلسية حتى ذلك الحين ، ولكن مع ذلك استمرت الدول الأوربية ولاسيما ألمانيا وفرنسا في بالمضي في تطوير سياستها الدفاعية والعسكرية فقامتا بتكوين الفيلق الأوربي وتحت قيادة اتحاد غرب أوربا مع عدم تقاطعه مع حلف شمال الأطلسي أو بديلاً عنه[١٤]. فأضحى اتحاد غرب أوربا يمثل الجناح العسكري للاتحاد الأوربي الذي كان من أهم أهدافه بناء سياسة أمن ودفاع عسكرية أوربية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الأزمات الأمنية ، ونتيجة لذلك عمل اتحاد غرب أوربا على تطوير وتوسيع دوره ونطاق عمله العسكري من خلال إنشاء القوات المتعددة الجنسيات والمهمات في عام ١٩٩٦ للقيام بالعمليات العسكرية في أوربا من دون مشاركة أمريكية ولكن أيضاً بالاعتماد على المعدات العسكرية لحلف شمال الأطلسي الموجودة في أوربا ز وكذلك توسيع نطاق عضويته ليشمل جميع الدول الأوربية ولكن في ضوء معايير تتضمن أعضاء أصليون وأعضاء مشاركون وأعضاء مراقبون وشركاء منضمون[١٥]. فنتيجة لكل ذلك هل رفع تطور مسار اتحاد غرب أوربا من مكانته كمنظمة تساهم في استقرار وبناء أمن أوربا[١٦].

ثانياً: الدوافع الأوربية لتطوير واستقلالية الدفاع الأوربي:

عادةً ما يؤدي اختلاف الأزمان والظروف والأحداث إلى تغيير في سياسات واستراتيجيات وربما أحياناً تكون قد عدت ثوابت ويجري تغييرها بشكل مختلف تماماً، وعند تطبيق ذلك على أوربا نجد انه هناك الكثير من الدوافع والأسباب التي دفعت باتجاه العمل لاستحداث قوات دفاع عسكرية وأمنية أوربية خاصة والتفكير بأهمية إنشاء السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية فبعد انتهاء الحرب الباردة وتغير الأوضاع الدولية وخاصة المتعلقة بأوربا وأمنها وجدت أن انعكاسات تلك الأوضاع عليها يدفعها إلى التفكير بضرورة الانفصال والانسلاخ عن السياسة الأمريكية وسيطرتها عليها والبدء بالابتعاد عن المظلة الأمريكية، فما كان يغضب ويزعج أوربا هي نظرة الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها السياسية وتعاملها مع أوربا ككتلة أو كقوة غير مكتملة النضوج عسكرياً فوصل الرفض الأوربي لذلك إلى حد

---

[١٣] **نفس المصدر أعلاه، ص ص ١٤٢ – ١٤٣.**

[١٤] **عامر علي راضي العلاق، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.**

[١٥] **الاعضاء:**

- **الأعضاء الأصليون هم الدو التسع المشار إليهم والذين هم أعضاء في حلف شما الأطلسي والاتحاد الأوربي.**
- **الأعضاء المشاركون وهمإيسلندا، النرويج، تركيا نوهم أعضاء في حلف شما الأطلسي وليسوا أعضاء في الاتحاد الأوربي .**
- **الأعضاء المراقبون وهم: فنلندا ن السويد، النمسا، سويسرا، ايرلندا، وهم ليسوا أعضاء في حلف شما الأطلسي وأصبحوا أعضاء في الاتحاد الأوربي الشركاء المنضمون ويم لون دو وسط وشرق أوربا وهلم :اريا، بولندا، هذ اريا، ودو البلطيق وسلوفينيا والتشيك وسلوفاكيا ورومانيا ، انظر ، عامر علي راضي العلاق، مصدر سبق ذكره، ص ١٥ .**

[١٦] **نفس المصدر أعلاه ، ص ١٦ .**

تحذير الأمريكان من الاستمرار في تلك المعاملة التي إذا ما استمرت ستزيد المواقف الأوربية المعارضة للسياسة الأطلسية المؤسسية متمثلة في حلف شمال الأطلسي. فأدركت إن الضغوط الأمريكية عليها في زيادة الإنفاق العسكري في حلف شمال الأطلسي لن يحقق الرغبة الأوربية الاستقلالية في امتلاك قدرات عسكرية خاصة بها تتعامل بها مع المشكلات والأزمات التي تمثل تهديد للاتحاد الأوربي بشكل يمكنها من أن تكون هي صاحبة القرارات في تحريك واستخدام القوات العسكرية وليس فقط الولايات المتحدة الأمريكية[١٧].

وإذا عدنا إلى تاريخ سابق نجد إن الرغبة الاستقلالية الأوربية موجودة منذ وقت بعيد في أذهان القادة والساسة الأوربيين، وعدم التطابق مع السياسة الأمريكية والأطلسية بشكل مطلق والإحساس الأوربي بوجود رأي سياسي وعسكري مستقل. وقد تجلى ذلك في إدراك أوربا ومنذ تأسيسها للجماعة الأوربية للفحم والصلب بأن توحدها السياسي والاقتصادي والمالي لا يستقيم بدون التوحد العسكري والدفاعي الأوربي البعيد والمستقل عن القرارات الأطلسية والأمريكية لتتوفر بالتالي إمكانية الحديث عن هوية أوربية[١٨]. وقد تجسدت تلك الأفكار في حركة الاختلافات والتباينات الأوربية عن السياسة الأمريكية في نهاية الخمسينات وعلى امتداد عقد الستينات من القرن العشرين فيما يتعلق بالاستراتيجية العسكرية لحلف شمال الأطلسي وحتى في الجانب الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى التباين في المصالح بين ضفتي الأطلسي والأهم من ذلك انه رسخ من مكامن الخلل والضعف في تماسك ووحدة التحالف في بعض الأمور أو القضايا[١٩]. إذن فرغبة أوربا في استقلالها الدفاعي عن أمريكا لم تولد مع نهاية الحرب الباردة وإنما تعود وتمتد إلى تواريخ سابقة إذ ارتكزت تلك السياسة الدفاعية الأوربية على عدة أسس أهمها: مقاومة السيطرة الأمريكية عليها ، واستحداث منظومة دفاعية جديدة للتعامل مع التهديدات الروسية بالتكامل مع المنظومة الأطلسية ، وتهيئة أرضية اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية أوربية للبنية العسكرية وتكون على أعلى مستوى[٢٠]. وعيه فلم تعد أوربا تتصور بقاءها تابعة ومعتمدة على الحماية الأمريكية لاسيما بعد التطور الملحوظ في قدراتها الذاتية العسكرية والدفاعية والتي تجد إنها تشجعها على القيام بدور عسكري مستقل فنرى إن فرنسا سارت قدماً في مساعي البناء العسكري الأوربي المستقل مستندة على قوتها النووية المستقلة[٢١]. ويمكن القول إن الرغبة الفرنسية في القيادة والاستقلالية كانت تقريباً هي ذاتها حتى منذ السنوات الاولى لتأسيس حلف شمال الأطلسي والسنوات التالية لذلك وتجسدت وتأكدت تلك الرؤية نتيجة اتساع وعمق الخلاف الأمريكي – الفرنسي وخروج فرنسا من حلف شمال الأطلسي فجسدت هذه الخطوة الجهود الأوربية

---

[١٧] عامر علي راضي العلاق ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٣٧ - ١٣٨.

[١٨] نظم عبد الواحد الجاسور ، تأثير الخلافات الأمريكية الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، الطبعة الاولى ، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧ ، ص ١٢٦ .

[١٩] د. نادية محمود محمد مصطفى ، أوربا والوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الاولى ، كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٩٣.

[٢٠] كما شديد، السياسة الدفاعية الأوربية وأثرها على الشرق الأوسط، السياسة الدولية، ابريل ٢٠٠٤، (انترنيت).

[٢١] د. نادية محمود محمد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤.

والفرنسية الهادفة إلى أوربية الناتو في مرحلة القطبية الثنائية[٢٢]. كما ويظهر ذلك الاندفاع الأوربي في دور بعض الدول الأوربية في علاقاتها الدولية في إعادة بناء قوتها العسكرية كألمانيا وفرنسا وبريطانيا ، حيث تقوم ألمانيا على سبيل المثال في بناء قوتها العسكرية الضاربة ذات الثقل الواضح إقليمياً ودولياً . وهذا يوضح توجه السياسات الأوربية لخدمة المصالح والأهداف الاستراتيجية والتي تتعارض مع المصالح الأمريكية في بعض القضايا[٢٣]. كما وتشكل فرنسا والمملكة المتحدة معاً حوالي ٣٧% من الإنفاق العسكري الأوربي وتشكل كل منهما ٥% من الإنفاق العالمي ، ولكليهما برامج لتحديث معدات أساسية وتسعيان لزيادة الإنفاق العسكري . وفي اتجاه دفاعي آخر نلاحظ إن فرنسا ومنذ عام ٢٠٠٢ تتجه من الخدمة الإلزامية إلى هدف تشكيل قوة محترفة كلياً لمواجهة التهديدات الجديدة وتتمكن من المشاركة في عمليات عسكرية أوربية خارج أوربا وقيادة تلك العمليات[٢٤].

وما أن غاب وتلاشى الخطر المضاد المتمثل بالاتحاد السوفيتي وبدأت التساؤلات تطرح حول أهمية وجدوى بقاء حلف شمال الأطلسي من عدمه وبدأت دول الاتحاد الأوربي ومن خلال المفوضية الأوربية بإعداد المشاريع المفصحة عن الهوية الأمنية والعسكرية الأوربية المستقلة والتي طرحتها وعبرت عنها معاهدة ماسترخت[٢٥]. التي أعطت للقضايا الأمنية والدفاعية اهتماماً كبيراً ودوراً متزايداً في التنسيق السياسي أي ضَمُنَتها في السياسة الخارجية المشتركة التي سميت حينها بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتجسد ذلك في المادة ي٤-١ من المعاهدة ونصها (تضم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة جميع المسائل ذات الصلة بأمن الاتحاد الأوربي بما فيها مسألة الإعداد لسياسة دفاع مشتركة قد تؤدي في اليوم المناسب إلى تشكيل بنية دفاعية مشتركة). ويظهر ذلك إن معاهدة ماسترخت لم تكتف فقط بالإعلانات والمبادرات الدبلوماسية المشتركة بل تعد السياسة الدفاعية المشتركة جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الأوربية الجديدة أي إنها لم تقف عند حد إعلان تلك السياسة وتوجهاتها الجديدة بل اهتمت كذلك بالتطبيق العملي لها وبتحديد الجهاز الذي سيتولى مسؤولية ومهمة ذلك العمل والتي أناطتها باتحاد أوربا الغربية ويتضح ذلك من المقطع الثاني من المادة ذاتها بنصها على اشتراك اتحاد أوربا الغربية في القرار وعلى دوره في تطبيق قرارات المجلس ونص المادة هو (يطلب الاتحاد الأوربي من اتحاد أوربا الغربية الذي يشكل جزء لا يتجزأ من الإعداد للقرارات التي اتخذها الاتحاد الأوربي والتي لها آثار فيما يتعلق بالقضايا الدفاعية ويعتمد المجلس الوزاري باتفاق مع مؤسسات اتحاد أوربا الغربية الخطوات العملية الضرورية)[٢٦]. وبالفعل استجاب وتفاعل اتحاد غرب أوربا مع التعديل الجذري الذي وضعته معاهدة ماسترخت فكان قرار المجلس في بيترسبرغ ٦ / ١٩٩٢

---

[٢٢] **د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٥ – ٨٦.**

[٢٣] **د. علي الحاج، سياسات دو الاتحاد الأوربي في المنط ـة العربية بعد الحرب لباردة، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى، شباط / فبراير ٢٠٠٥ ، ص ٨٢ .**

[٢٤] **بيتر ستالينهايم – داميان بروشارت–ووبي اوميتوغن – كتالينا بيردومو ، الإنفاق العسكري، من كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الاولى، بيروتشري ن الـ اني / نوفمبر ٢٠٠٦ ، ص ص ٤٦٦ –٤٦٧.**

[٢٥] **د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.**

[٢٦] **دمحمد مصطفى كما – د. فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٤ .**

أن أنشأ وحدات عسكرية أوربية مشتركة تقوم على دمج فصائل متنوعة من كل سلاح لدى كل من الجيوش الأوربية المشتركة فيه كما وتضم أحدث الأجهزة العسكرية وكان إنشاؤها على أساس أن تكون معدة للتدخل في الأزمات الإقليمية والدولية إذن فقد تم إنشاء نواة تلك القوة الأوربية الأرضية المشتركة (EUROFOR) من فصائل جيش فرنسا وألمانيا ثم التحقت بها بقية الدول الأوربية الواحدة تلو الأخرى، إلا إنها لم تكن قادرة على الانتقال السريع إلى مناطق أو بؤر التوتر حتى في محيطها الإقليمي وخاصة المتوسطي. ولتلافي ذلك ومن أجل المضي قدماً في المشروع الأوربي اندفع وزراء الدفاع الأوربيين وأيضاً في نطاق منظمة اتحاد غرب أوربا إلى تكوين قوة أخرى هي القوة الأوربية البحرية المشتركة (EUROMARFOR) في ١٩٩٥/٥ تضم فرنسا وايطاليا واسبانيا تسعى للتدخل السريع في الأزمات الإقليمية ونقل الجيوش إلى مناطق التوتر ويكون مقرها أو تواجدها في البحر المتوسط. وقد استمرت تلك الجهود الدفاعية والعسكرية الأوربية إذ قرر المجلس الأوربي في ١٩٩٩/١٠ في هلسنكي تجهيز قوة مسلحة أوربية للتدخل السريع لعام ٢٠٠٣ تختص بالتدخل في الأزمات الدولية والإقليمية ويتعين على تلك القوة الأوربية جمع مالا يقل عن خمسين ألف جندي لهم القدرة على الانتشار في مدة شهرين والبقاء في بؤرة الأزمة لمدة سنة وبشكل أوربي مستقل تماماً. من ذلك يمكن القول إن المشروع الأوربي للتنسيق الدفاعي حقق تقدماً واضحاً في خطواته المنتظمة، فما حققته معاهدة ماسترخت من إعادة الثقل والوزن العسكري والدفاعي لإتحاد غرب أوربا وأشركته في مؤسسات الاتحاد الأوربي لإظهار امتلاكه للتنسيق العسكري المستقل أكملته معاهدة أمستردام بإقرارها وبشكل رسمي بدمجه – أي اتحاد غرب أوربا– في إطار مؤسسات الاتحاد الأوربي، وسينتج عن ذلك في المحصلة إلى التكامل والاندماج بين الصناعات العسكرية الأوربية المشتركة وبين التنسيق العسكري الأوربي[٢٧]. أي سيتم التنسيق والتكامل بين الجانب أو الميدان العملي (التصنيعي) وبين الميدان العملياتي (التطبيقي). فقيام ما يسمى بالهوية الأمنية والدفاعية الأوربية يعد بمثابة البداية لقيام ما أطلق عليه (السياسة الدفاعية والأمنية الأوربية المشتركة) التي مهدت الطريق لعقد قمة سانت مالو ١٩٩٨ بين فرنسا وبريطانيا والتي شكلت نقطة تحول في السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية من خلال الإعلان المشترك الصادر عن هذه القمة وتضمن عدة نقاط هي: حاجة الاتحاد الأوربي للعب دور كامل على الساحة العالمية ، ووجوب أن يكون للاتحاد الأوربي القدرة على العمل المستقل المدعوم بقوة عسكرية فلعلة وأدوات تسمح باستخدام هذه القوة للاستجابة للأزمات الدولية ، وأن يكون للاتحاد الأوربي هياكل ملائمة وقدرة على تحليل المواقف والتخطيط الاستراتيجي لاتخاذ القرار والقيام بالعمل العسكري ، فهنا ستحتاج أوربا إلى قوات عسكرية قوية لها رد فعل سريع على المخاطر الجديدة من خلال صناعة وتكنولوجية دفاعية أوربية قوية وتنافسية[٢٨]. كما وإن توسيع عضوية الاتحاد الأوربي وانضمام أطراف هم ليسوا أعضاء في حلف شمال الأطلسي سيعني إن هؤلاء الأعضاء الجدد لن يسري عليهم نص

---

[٢٧] دمحمد مصطفى كما – د. فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٤٥ – ١٤٦ وص ٢٥٦.

[٢٨] محمد أحمد مطاوع، اتجاهات تبلور السياسة الدفاعية والأمنية الأوربية ، مجلة السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٤، (انترنيت).

المادة الخامسة[*] من معاهدة حلف شمال الأطلسي في الدفاع المشترك في حالة توسيع الاتحاد الأوربي ،وهنا ستنشأ بالضرورة خلافات أوربية عندما يصل الأمر إلى العمليات العسكرية فالأوربيون بسبب حرصهم على ضرورة الأمن والدفاع الأوربي سيطالبون بدورهم الواضح والمستقل في عمليات حفظ السلام في الأماكن التي تقع خارج نطاق المادة الخامسة[٢٩]. فقضية الادارة السياسية والقابلية العسكرية الأوربية تبقى من القضايا التي يؤكد عليها الأوربيون ويطرحونها في أغلب المناسبات في أن يكون لهم دور أكبر وأكثر استقلالية في صناعة القرار وتنفيذ المهمات العسكرية في البيئة الأمنية وذلك يتم من خلال عمليات تحت قيادة وإمرة أوربية مستقلة ويتم تنفيذها بشكل عملي وتطبيقي من خلال تولي الأوربيين لمسؤوليات ومهمات عسكرية أوربية لاسيما بعد دخول أعضاء جدد في عضوية الاتحاد الأوربي فأضحت الحاجة لديهم عملية وملحة لدور أوربي في إطار كيان أمن ودفاع أوربي مستقل[٣٠]. ويتضح من مسار السياسة الأوربية وطبقاً لوجهة النظر الأوربية أن الاتحاد الأوربي يسير بخطى محسوبة وغير متسرعة إذ إنهم – أي الأوربيون– انتظروا عشر سنوات بعد انهيار جدار برلين أي حتى قرارات هلسنكي في كانون الأول ١٩٩٩ ليطالبوا بتحمل المسؤولية العسكرية للمرة الاولى في تاريخهم[٣١].

فإذا ما استمرت الدول الأوربية ولاسيما ألمانيا وفرنسا بعملها في إنشاء قواتها البرية وحتى البحرية التقليدية وبقوة وإرادة أوربية كافية وتحت الإشراف الأوربي الخاص والمستقل وبشكل متحد ومع وجود قوة استراتيجية رادعة لديها فإنها عندما تحقق ذلك ستشعر بأنها قادرة ليس فقط على الاستغناء عن القواعد الأمريكية الموجودة في أراضيها بل كذلك الاستغناء عن المظلة الأمريكية[٣٢]. أي إن الدول الأوربية ترى إن الوزن الأوربي وقياسه ودرجة نجاحه سيعتمد على مدى قدرة أوربا على القيام بدور عالمي مستقل عن التحالف الغربي الأطلسي لاسيما عندما يكون هناك رغبة وطموح أوربي في الاستقلالية والذي سيكون بالضرورة غير متطابق مع المصالح الأمريكية الأطلسية بشكل كامل لاسيما وإن أوربا قد تمكنت من تحقيق تطورات وإنجازات ليست بالقليلة[٣٣]. وكل ذلك بالطبع سيحتاج إلى إرادة أوربية غير عادية لتحقيقه والوصول إلى هذه المرحلة ، فهل تملك أوربا تلك الإرادة وتلك القوة العسكرية والدفاعية؟.

ثالثاً: التطبيقات العملية للسياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية المستقلة والمشتركة:

---

[*]نصت المادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي): على إن أي هجوم على أي من أعضائه في أوربا وشمالي أميركا يعتبر اعتداء على جميع الأعضاء. روي مكريدس، السياسة الخارجية الفرنسية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

[٢٩] د.كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي التوسع نحو الشرق الحواجز الجنوب والأمن القومي العربي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس – الجماهيرية العظمى ، طبع نشر توزيع مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ص ١٩٨.

[٣٠] د. كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره ، ص .

[٣١] اليسون جي بيلز، مقدمة–عالم أبحاث الأمن والسلام في منظور أربعين عاماً ، من كتاب : التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤ .

[٣٢] جورج ليختهم أوربا الجديدة حاضرها ومستقبلها، ترجمة: محمود حسن إبراهيم، ١٩٦٦، ص ٣٧ .

[٣٣] د. نادية محمود محمد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١ .

ما بدأت الحروب والصراعات العسكرية التي نتجت عن انفصال وتفكك الجمهوريات اليوغسلافية أضحت قضية الدفاع العسكري والسياسة الخارجية الموحدة من الضرورات والحاجات الملحة أمام الدول الأوربية أي إن الاتحاد الأوربي لم يعد يرى فيها ترفاً أو اموراً ثانوية[٣٤]. فبهدف ظهور سياسته الدفاعية والعسكرية بشكلها الفاعل والمستقل ونتيجة للأحداث الدولية التي مرُ َت بالاتحاد الأوربي والتي أحس خلالها بعجزه عن أداء دور عسكري ودفاعي مستقل ومنها أزمة وحرب كوسوفو التي تولى إدارتها وقيادتها حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ،فقد أدرك الاتحاد الأوربي ضرورة التحرك الفعلي والعملي في هذا الجانب فقام بإنشاء دائرة متخصصة بشؤون السياسة الخارجية والأمن أوكلت إدارتها إلى خافيير سولانا الأمين العام الأسبق لحلف شمال الأطلسي.إذن فقد كانت الحرب في البلقان الكاشف والمفصح لمدى وكيفية سيادة الأوربيين على أمن القارة الأوربية وظهور الأصوات القلقة من السيطرة الأمريكية–على الرغم من ضعف تأثيرها–والداعية إلى إنشاء جيش أوربي موحد وتوحيد الصناعات العسكرية الأوربية وإنتاج الأسلحة المناسبة للتدخل السريع[٣٥]. بل وإنشاء قوات للتدخل السريع والتي تم تأسيسها بالفعل كما ذكرنا آنفاً.إذ إن التدخل السريع في حالات إدارة الأزمات وصنع السلام يعد واحداً من أبعاد العمليات العسكرية لقوات التدخل السريع وحفظ السلام الأوربية والتي أوكلت إمرة العمليات فيها أساساً وبشكل مؤسسي إلى اتحاد غرب أوربا[٣٦]. الذي مثّ َل الرادع العسكري للاتحاد الأوربي فحتى قبل إنشاء قوات التدخل السريع الأوربية لعب اتحاد غرب أوربا على الصعيد العملي والتطبيقي دوراً في أزمة الخليج من خلال تنسيق أساطيل الدول الأعضاء من أجل فرض الحظر على العراق وكذلك كان الإطار الثاني للتنسيق بين الجيوش الأوربية الموجودة في الخليج العربي وذلك لمرافقته لمؤسسات حلف شمال الأطلسي[٣٧].

فكانت الجهود الأوربية الرامية نحو إعادة تحديد دور ومكانة الاتحاد الأوربي لبناء مظهر استراتيجي الفرصة السانحة لتفعيل سياسته الخارجية والأمنية المشتركة الذي يطمح إلى تحقيقها لاسيما وإن المبادرات المشتركة المتفق عليها والمطروحة من قبل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة الخاصة بالأمن والدفاع الأوربي تقدم الوعود والطموحات الأوربية بتعزيز جديد وتطوير مستمر لهذه المشاريع[٣٨]. لاسيما وإن الاتحاد الأوربي يسير باتجاه تجاوز العقبات والموانع التي تقف في طريق إيجاد سياسة الأمن والدفاع الأوربي، فقد تمكن الاتحاد الأوربي من إثبات قدراته العملياتية كنجاحه في قيادته في أول عملية عسكرية له بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٣ وهي عملية كونكورديا في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة ، ولم يقف الاتحاد الأوربي عند تلك العملية بل كانت المنطلق لعمليات لاحقة حيث تبعتها وفي

---

[٣٤] هي م الكيلاني،التطورات العالمية التطورات العسكرية،من كتابها الأمة العربيةالمؤتمر الـ ومي العربي العاشر،الو ائق الـ رارات البيانات، نيسان/بري ٢٠٠٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، الطبعة الاولى، أيلو /سبتمبر ٢٠٠٠، ص ص ١٦١– ١٦٢ .

[٣٥] د .حسن نافعة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٩ .

[٣٦] د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٧ .

[٣٧] د محمد مصطفى كما – د . فؤاد نهرا ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٣ .

[٣٨] با دانواي ،- وزدزسلولاتشوفسكي ، المنظمات والعلاقات الأورو- الأطلسية ، من كتاب : التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ، ٢٠٠٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، الطبعة الاولى ، تشرين الأو / اكتوبر ٢٠٠٤ ، ص ص ١٢٤ – ١٢٥ .

أيار – حزيران ٢٠٠٣ عملية ارتيمس التي قرر فيها إرسال قوة حفظ سلام إلى الكونغو بقيادة فرنسية وبقوة ١٤٠٠ عنصر أي باستقلال أوربي كامل – مقارنة بكونكورديا التي أسندت بدعم أطلسي – فكانت عملية ارتيمس أول اختبار وأول تطبيق عسكري فعلي أوربي مستقل لقوة أوربية تنتشر خارج أوربا وتستجيب بشكل سريع وفعال لطلب الأمم المتحدة من أجل تقديم العون في الأزمات . كما وقام الاتحاد الأوربي بإطلاق مهمة شرطة في البوسنة والهرسك في ١ كانون الأول ٢٠٠٣ ، ووافق على مهمة أخرى للشرطة وهي عملية بروكسيما وبدأت أعمالها في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٣ في مقدونيا استكمالاً لعملية كونكورديا العسكرية ، ومع بدء واستمرار الاتحاد الأوربي بالتطبيق العملي للعمليات العسكرية بقي يطور قدراته العسكرية والدفاعية إذ اتفق وزراء الاتحاد الأوربي على وجوب انتقال مجلس الشراكة الأوربية الأطلسية إلى إنشاء عشر مجموعات من المشاريع تعمل على ملء الفجوات في القدرات العسكرية بشكل تدريجي ، كما وأعلن عن إنشاء وكالة أوربية للقدرات وعمليات التسلح[٣٩]. إذ إن السياسة الدفاعية ألأوربية تغطي مجالات واسعة تظهر في التصنيع الحربي كمجموعة التسليح لغرب أوربا والعمل الجماع في مشاريع تصنيع مشتركة مثل الطائرة النفاثة الأوربية (يورو فايتر) وطائرة النقل الاستراتيجي (إيه ٤٠٠) وغيرها من المشاريع[٤٠]. كما تم الاتفاق على إنشاء خلية تخطيط عسكرية للاتحاد الأوربي بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا[٤١].

ومن خلال سير العمليات العسكرية الأوربية يمكن ملاحظة إن العمليات بدأت تأخذ أبعاداً أكثر عمقاً وتخصصية واستقلالية حيث توضح موافقة واستعداد حلف شمال الأطلسي مع الاتحاد الأوربي لتسليم مهمة قوة الاستقرار (S- FOR) إلى الاتحاد الأوربي في نهاية عام ٢٠٠٤ والتي تعد المهمة العسكرية الأصعب بالنسبة للأوربيين[٤٢]. وجاء بعدها انطلاق عملية ألثيا (ALTHEA) التي يسعى خلالها الاتحاد الأوربي إلى منع وردع الاعتداءات ودعم ومساندة عملية بناء السلام والأنشطة المدنية التي يجريها إلا إن هذه العملية كانت مسندة بموجودات الناتو واستشاراته. أما مدنياً فقد أطلق الاتحاد الأوربي القاعدة القانونية لمهمة(EUJST-THEMIS) في جورجيا في ١٦ تموز ٢٠٠٤ . وقد قام بتخطيط مهمة أخرى للشرطة في كينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) في بدايات عام ٢٠٠٥[٤٣]. والجدير بالذكر إن الاتحاد الأوربي قد صاغ سياسته الجديدة الخاصة بأفريقيا والتي تهدف إلى إنشاء برنامج تدريبي طويل الأجل واسع الأغراض في أفريقيا[٤٤]. فإرسال الاتحاد الأوربي لممثلين

---

[٣٩] بـا دانواي ،- وزدزسلولاتشوفسكي ، المنظمات والعلاقات الأورو- الأطلسية ، الكتاب السنوي ، ٢٠٠٤ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢٩ – ١٣١ .

[٤٠] د . محمد قدري سعيد ، السياسة الدفاعية الأوربية رؤية من الجنوب ، مجلة السياسة الدولية ، يوليو ٢٠٠٢ ، (انترنيت) .

[٤١] محمد أحمد مطاوع ، مصدر سبق ذكره .

[٤٢] بـا دانواي- وزدزسلولاتشوفسكي، المنظمات والعلاقات الأورو-الأطلسية، الكتاب السنوي، ٢٠٠٤، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٠ .

[٤٣] بـا دانـواي – وزدزسلولاتشكوفسكي ، الأمن والمؤسسات الأورو– أطلسية ، من كتاب : التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ٢٠٠٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، الطبعة الاولى ، تشرين الـ ـاني / نوفمبر ٢٠٠٥ ، ص ص ١٤٨ – ١٤٩ .

[٤٤] بـا دونـاي – وزدزسلولاتشكوفسكي ، الأمن الأورو– أطلسي والمؤسسات ، من كتاب : التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، معهد ستوكهولم لأبحاث

عنه إلى مناطق وبؤر الصراع والتوتر كأفغانستان ومنطقة البحيرات العظمى بأفريقيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا وكوسوفو والشرق الأوسط وجنوب القوقاز والسودان يعزز الرؤية الأوربية بتركيز وتأكيد نظرتها إلى مناطق الصراع والسعي لإنجاحها وتأكيد الدور الأوربي[٤٥]. فإرسال الممثلين الأوربيين الأوربيين إذن مثَّل خطوة عملية مستقلة عن الجانب الأمريكي – الأطلسي . فكلما زادت درجة الاندفاع الاستقلالي الأوربي فإن هذا يعني توفر ورسوخ الإرادة الأوربية بالعمل الاستقلالي والتي يقابلها وينتج عنها تطوير وتوسيع في القدرات والإمكانات العسكرية الأوربية التي تنفذ العمليات العسكرية داخل وخارج أوربا بشكل مشترك وموحد متجاوزة الخصوصيات القومية والخلافات السياسية ، بمعنى تحقيق إنفاق دفاعي كبير وفاعل للتغلب على جوانب الخلل الموجودة وتطوير جانب التعاون التسليحي وتنفيذ استراتيجية الأمن الأوربي عسكرياً بأي شكل ، فقد خطط الاتحاد الأوربي عام٢٠٠٤ وعلى المدى المستقبلي للهدف الرئيسي لعام ٢٠١٠ التي يرمي فيه إلى تقوية نوعية للإمكانات الدفاعية وإدارة الأزمات من خلال إمكانية التبادل العملياتي وتضمين جوانب مدنية ومدنية – عسكرية وإمكانية الانتشار والاستمرار لتتمكن دول الاتحاد الأوربي في عام ٢٠١٠ من الرد بعمل سريع وحاسم ، إلى جانب القيام بعمليات نزع سلاح مشتركة وتقديم دعم لدول ثالثة في قتالها ضد الإرهاب وإصلاح قطاع الأمن حسب ما تقتضيه استراتيجية الأمن الأوربية. وفي جانب دفاعي آخر ركز الاتحاد الأوربي أيضاً على مجموعة القتال التابعة لوكالة الدفاع الأوربية، ومجموعة القتال التابعة للاتحاد الأوربي التي يسعى من خلالها إلى تحسين إمكاناته العسكرية، وترى الدول الأوربية خاصة فرنسا والمملكة المتحدة اللتان بفكرة المجموعات القتالية بأن مجموعات القتال تلك الصغيرة الحجم والعالية الحركية والمرونة ستبشر بالتعاون المنظم في القضايا الدفاعية[٤٦]. ولا تقتصر القوة الدفاعية الأوربية على الميدان الأرضي وإنما في ميدان الفضاء إذ تتولى وكالة الفضاء الأوربية وهي وكالة دولية حكومية أسست عام ١٩٧٥ وتضم سبعة عشر عضواً مسؤولية تنسيق برنامج الفضاء الأوربي الرسمي وهي وكالة مستقلة عن الاتحاد الأوربي بالرغم من إن كليهما وقَّع اتفاق إطار للتعاون[٤٧]. إلا إنه لا توجد هيئة واحدة تتولى السياسة الفضائية الأوربية إذ يوجد عدد من المؤسسات والبرامج والمشاريع التي تشارك فيها معظم أو كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي وهذه المؤسسات والمشاريع هي: المنظمة الأوربية لاستغلال الأقمار الاصطناعية لرصد الأحوال الجوية ، ومركز الاتحاد الأوربي للأقمار الصناعية وبرنامج غاليليو وهو من برامج الفضاء الجماعية الأوربية المتعلقة بالأمن، كما ويوجد عدد من المرافق الفضائية الرادارية الأوربية ، فالمساعي الأوربية في مجال استخدام الفضاء لأغراض عسكرية ينم عن مغزى كبير ومطامع أوربية مستقبلية في إطار تكامل الموجودات العسكرية الأوربية الذي لا يزا في مراحله الاولى

السلام الدولي ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، الطبقةالاولى ، تشرين الـ انى / نوفمبر ٢٠٠٦ ، ص ص ١٢٣

[٤٥] نفس المصدر أعلاه ، ص ١٢٣ .

[٤٦] نفس المصدر السابق ، ص ١٤٩ – ١٥١ .

[٤٧] تريزا هيتشنز – توماس فالاسيك ، البعد الأمني للجهود الجماعية الأوربية في الفضاء ، من كتاب : التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، الطبعة الاولى ، تشرين الـ انى / نوفمبر ٢٠٠٦ ، ص ٨٤٩ .

ولكن الواضحة والراسخة[٤٨]. حيث يجري تطوير تصورات للعمل الجماعي في مجال الأنظمة العسكرية الفضائية مثل أقمار التجسس والاستطلاع والاتصالات والإنذار المبكر[٤٩].

أما في مجال إدارة الأزمات وهي الإدارة العملية والرئيسة لسياسة الأمن والدفاع الأوربية والتي تشهد نمواً مطرداً على الصعيد الجغرافي وعلى صعيد حجم التنوع إذ نرى تنفيذ الاتحاد الأوربي لإحدى عشر عملية ومهمة لإدارة الأزمات في عام ٢٠٠٥ وكانت معظمها عمليات مدنية ، أما إدارة الأزمات العسكرية وبشكل عن موارد حلف شمال الأطلسي فقد جرى أيضاً في عام ٢٠٠٥ ثلاث مناورات تدريبية ، وفي نيسان ٢٠٠٥ قام الاتحاد الأوربي بدراسة التعاون مع الأمم المتحدة (EST-05) في مثل تلك العمليات، وبين أيلول وتشرين الأول نشر بعثة عسكرية مدنية استجابة للصراع العرقي في منطقة الصحراء ، وبين تشرين الثاني وكانون الأول اختبر الخطط العسكرية الخاصة بعملية (MILEX-05) ، كما وبدأت وحدة التخطيط العسكري المدني بالاتحاد الأوربي عملها في ربيع عام ٢٠٠٥ . فكانت تلك التحركات الأوربية تؤسس هامش من القلق الأمريكي من القدرات الدفاعية الأوربي المطورة ، كما إن أي نجاح فعال يحققه الاتحاد الأوربي في أزمة دبلوماسية من الممكن أن يهدد محاولات حلف شمال الأطلسي لاستعادة دوره كمركز مختص ومسيطر على المسائل الأطلسية الرئيسة خاصةً وإن الاتحاد الأوربي قد أخذ بعض مهام السلام الأوربية من حلف شمال الأطلسي ، ويسعى للمطالبة بمتابعة مشتركة لعمليات نزع السلاح ومحاربة الإرهاب،مع وجود الدعوات إلى منح الاتحاد الأوربي المزيد من الخيارات الأمنية إلى جانب الخيارات العسكرية ومزيد من الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرة حلف شمال الأطلسي[٥٠]. وما يعزز ويثبت هذه التطورات الأوربية هو التغيير الحاصل في مثلث العلاقات الأمريكية– الأطلسية– الأوربية المتجه نحو الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي ذلك الاتجاه وذلك الحوار الذي تلوح فيه احتمالية الاعتراف الأمريكي بالدور الأوربي المتنامي في تأمين أمور أمنية،كما ويشير كذلك إلى التضاؤل البارز أو الإقلال من صنع سياسات حلف شمال الأطلسي ، بمعنى إنه مثلما التعاون الأوربي الأمريكي الأطلسي موجود فإن الانشقاقات والخلافات فيما بينهم قائمة أيضاً ، وقد كانت الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ والتباينات التي حصلت بين الطرف الأمريكي والطرف الأوربي والتي كانت أحد العوامل المهمة والرئيسة لنضوج وتحرك الأمن الأوربي[٥١]. ولكن على حساب غزو واحتلال دولة أخرى وبدون إعارة أية أهمية لذلك إذ إن كل ما يهم الاتحاد الأوربي تحرر الأمن الأوربي والمضي في توجهاته الاستقلالية المتمثلة بالمساعي والمبادرات والخطوات العملية الرامية إلى إظهار مزيد من الدور الدفاعي والعسكري الأوربي المستقل ، فالمصلحة الخاصة هي الدافع والمحرك لأي عمل أو تحرك بدون الالتفات أو النظر إلى مصالح الآخرين .

---

[٤٨] نفس المصدر السابق ، ص ص ٨٤٩ – ٨٦٧ .

[٤٩] محمد قدري سعيد ، مصدر سبق ذكره .

[٥٠] بْا دونـاي – وزدزسلولاتشكوفسكي ، الأمن الأورو– أطلسي والمؤسسات ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١٧ – ١٢٤ .

[٥١] نفس المصدر أعلاه ، ص ١١٦ .

من كل ذلك يتبين إن الاتحاد الأوربي وخاصةً بعد غزو واحتلال العراق قد قطع أشواطاً ليست بالقليلة وقام بمجهودات غير عادية خاصة في الفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٤لاستعادة وحدته وتبني عقيدته الاستراتيجية المستقلة الخاصة والتخطيط لمجموعة فريدة وجديدة من وحدات الرد العسكري السريع من مصادره الخاصة والقيام بتدخلات عسكرية أوربية لأول مرة بدون تدخل أو مساعدة أمريكية أطلسية[٥٢].

رابعاً: محدودية وضعف التحرك الدفاعي والعسكري الأوربي المستقل:

بعد أن أطلقت دول الاتحاد الأوربي مشروع سياسة الأمن والدفاع الأوربية نجد إن ذلك البعد الأمني والدفاعي الأوربي ومراحل بناءه لا يزال في مراحله الاولى، فبينما تحتاج أوربتا للكثير من النقاط والمسائل في الجانب الأمني نراها تتحرك بحذر وبخطى متأنية إزاء المسؤوليات المشتركة المطلوبة في هذا المجال (الأمني)) إذ إن تجربة الاتحاد الأوربي لا تزال محدودة ومعرضة لظروف ومتغيرات سياسية داخلية وخارجية[٥٣]، تعمل أحياناً على الحد من حركته بمعنى إن سياسة الاتحاد الأوربي في قضايا الدفاع لم تستطع حتى الآن أن ترسم لنفسها مسالك واتجاهات واضحة ومعتمدة ومتفق عليها تكون لها المنطلق لوضعها بشكل قطب رئيسي منافس على الصعيد العالمي[٥٤]. إذن فالضعف ومحدودية التحرك الأوربي ناشئ عن خوف وقلق داخلي بيني – أي بين الدول الأوربية نفسها– وخوف وقلق خارجي هو القلق الأمريكي – الأطلسي ، فكيف تجسد ذلك الضعف والعجز الأوربي ؟

فعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها كانت الدول الأوربية قد أصابها الدمار الشديد فتراجع دورها الإقليمي والدولي لانشغالها بإصلاح أوضاعها فنتج عن ذلك أن أدركت الدول الأوربية ونتيجة لأوضاعها تلك أنه من الصعب اعتمادها على ذاتها في بناء أمنها فلجأت إلى الاعتماد على قوة خارجية تدافع عنها وتستكمل منظومتها الأمنية والتي تجسدت في تلك المرحلة بنظام القطبية الثنائية أي بالتوجه للاعتماد على أحد القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أي انقسام الدول الأوربية إلى فريقين شرقي وغربي[٥٥]. إذن ففي ظروف الحرب الباردة تلك وتحديداً في فترة الخمسينات من القرن العشرين نلاحظ إن مشروع الجماعة الدفاعية الأوربية المطروح من قبل فرنسا عام ١٩٥٤ لم يرَ النور مما جعل طرح المسألة الدفاعية يدور في حلقة مفرغة من النقاشات[٥٦]. فاندماج دول الاتحاد الأوربي ووحدته وسياساته في كافة المجالات تتأثر وتعتمد على متغيرات نابعة من تجربة الاتحاد الأوربي ذاته ، فتنظيمه وتعزيز سياساته يتوقف على مدى الاتفاق في الأهداف والتوجهات والرؤى البينية الأوربية والتي تتباين بين دولة عضو وأخرى هذا على صعيد التحديات

---

[٥٢] أليسون جي . كي . بايلز ، الأمن العالمي في عام ٠٥ ولاروس العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٢٣)كانون الثاني – يناير ٢٠٠٦ السنة الثامنة والعشرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ص ٣١ .

[٥٣] بابا دانواي – وزدزسلولاتشكوفسكي ، الأمن والمؤسسات الأورو– أطلسية ، الكتاب السنوي ٢٠٠٥ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٧ .

[٥٤] عامر علي راضي العلاق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٨ .

[٥٥] نجوان عبدالمعبود الأشو ، تطور العلاقات الأوربي الأمريكية وتوسع الاتحاد الأوربي: ملاحظات أولية ، مجلة السياسة الدولية ، يوليو ٢٠٠٤ ، (انترنيت) .

[٥٦] د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .

الداخلية أما على صعيد التحديات الخارجية فلقد أثرت تلك التحديات على درجة التفاؤل حول شكل ومستقبل البناء الأوربي وكان من أهمها ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية والتي أوجدت وعكست مرة أخرى انقسامات داخلية بين الدول الأوربية ما بين دول ذات توجهات وميول أطلسية أمريكية وأخرى ذات توجهات وميول استقلالية[٥٧]. فمثلاً نجد الدبلوماسية البريطانية قد اعتبرت اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي والتزامها بالدفاع عن أوربا الغربية نصراً لها فوصف أحد الدبلوماسيين البريطانيين حلف الأطلسي (بأنه في وجه من وجوهه أوج لتطور السياسة البريطانية على مدى نصف قرن)[٥٨]، وعلى العكس من ذلك بالطبع تقف السياسة الفرنسية[٥٩]. أي إن درجة تنسيق وتنظيم السياسة الدفاعية الأوربية كانت تصطدم بمعارضة بعض الدول التي وجدت في ارتباطها بحلف شمال الأطلسي أكثر أمناً وضماناً وحماية لها انتماءاتها الأوربية المستقلة ، مما أدى إلى تحجيم منظمة اتحاد غرب أوربا التي كان من المفروض أن تكون هي المسؤولة عن تنسيق وتنظيم السياسة الدفاعية الأوربية بسبب تفوق قوة وإدارة حلف شمال الأطلسي عليه[٦٠]. إذ إن اتحاد غرب أوربا لم يكتسب منذ البداية أهمية كبيرة في الحفاظ على الأمن الأوربي لوجود حلف شمال الأطلسي الذي كان له الدور الأول قبل وبعد الحرب الباردة كمنظمة أساسية في الدفاع عن الدول الأوربية بالرغم من محاولات اتحاد غرب أوربا في الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية الأوربية[٦١]. والذي أنشئ كمنظومة تنسيق دفاعي سبقت حتى حلف شمال الأطلسي إلا إن الاتحاد لعب دوراً هامشياً في ميدان تنسيق السياسات الدفاعية.[٣] فبذلك يبدو إن اتحاد غرب أوربا وكأنه منظمة أطلسية التكوين والتوجه منذ البداية ولا يمتلك الصلاحيات والسلطات فيفصح عن ضعفه كمنظمة وبالتالي سيضعف من سياسة الدفاع الأوربية[٦٢]. ولم يقتصر ضعف التحرك الأوربي على القصور في دور اتحاد غرب أوربا بل إن السياسة الدفاعية الأوربية عرقلتها قضية الاختلاف والتباين في التوجهات الفرنسية والبريطانية حول خطوطها الرئيسية ، فبينما تجد فرنسا إن ظهور سياسة دفاعية وأمنية أوربية سيدعم ويحسن التحالف عبر الأطلسي بشكل أكثر توازن وقوة ترى بريطانيا إنه في حال أظهرت أوربا قدرة جادة على إدارة شؤونها الدفاعية والأمنية فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستصبح في عزلة وربما قد ينهار الناتو[٦٣].

وعليه نجد تعدد وتجمع العديد من العقبات والعراقيل الكابحة لتكوين سياسة دفاعية أوربية وتشكيل قوة عسكرية أوربية بل إن فكرة تشكيل تلك القوة العسكرية بالرغم من قدمها فإنها لم تزل في بدايات تكوينها نتيجة المشكلات والاختلافات التي يعانيها الاتحاد الأوربي ولاسيما في الشؤون الأمنية

---

[٥٧] د. نادية محمود محمد مصطفى ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٦١ – ٢٦٣ .

[٥٨] ليون أبشتاين ، السياسة الخارجية البريطانية ، من كتاب مناهج السياسة الخارجية في دو العالم ، إشراف : روي مكريدس ، ترجمة : د. حسن صعب ، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ، الطبعة الـ انية ، ١٩٦٦ ، ص١١٤ .

[٥٩] د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .

[٦٠] م هبيح بشير عذاب ، الاتحاد الأوربي وأ ره في صنع الـ رار السياسي التركي تجاه الوطن العربي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بـ داد ، مركز الدراسات الدولية ، بـ داد ، ٢٠٠٦ ، العدد ٩٠ ، ص ٢٢ .

[٦١] دمحمد مصطفى كما – د. فؤاد نهرا ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩ .

[٦٢] د. حسن نافعة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤٣ .

[٦٣] محمد أحمد مطاوع ، مصدر سبق ذكره .

إلى جانب المتغيرات الدولية المؤثرة منذ بدايات التسعينات وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي ووجود قوة ودور حلف شمال الأطلسي ، واتجاه الدول الأوربية نحو تقليص ميزانياتها الدفاعية في حين إن أمر تشكيل القوة العسكرية الأوربية يستلزم تحديد الوسائل العسكرية والتسليحية لهذه القوة الجديدة وتوحيد وتكامل خطط التصنيع العسكرية وتحديد مصادر التمويل ونسبه بين الدول[٦٤]. حيث حذر أمين عام حلف شمال الأطلسي جاب دي هوب شيفر في عام ٢٠٠٥ الحلفاء الأوربيين من استمرار الاتجاه التنازلي العام في ميزانياتهم الدفاعية وحضهم على إنفاق المزيد على تحويل قدرات دفاعية إقليمية قديمة إلى قوات أكثر حركية وأسهل انتشاراً ، كما واقترح عليهم وجوب زيادة الدول الأعضاء لعدد الأنشطة العملياتية الممولة بشكل مشترك لتقاسم أعباء التكاليف بشكل أفضل وعدم ثني أي عضو عن المساهمة بجنود على أساس الكلفة الاقتصادية[٦٥]. وكل ذلك يعود إلى أن مسألة عدم كفاية القدرات العسكرية مستمرة في تعقب وكذلك تعثر سياسة الدفاع والأمن الأوربي كونها لم تحرز تقدماً ملموساً في توفير متطلبات القدرات الحالية لتصل إلى (الهدف الأسمى بحلول عام ٢٠١٠) بسبب استمرار تطبيق دول الاتحاد الأوربي لميزانيات متقشفة واستمرار إتباع كل دولة لأولوياتها الوطنية الداخلية ، وإلى جانب مسألة التمويل هذه فهناك أيضاً تحدي آخر يتمثل في مسألة الرغبة الدبلوماسية للدول الأوربية الأعضاء المشاركة في أن تطبق بشكل مثالي عمليات التعاون الدفاعية والعسكرية الأوربية[٦٦]. وعليه فقد تعرض التعاون السياسي الأوربي إلى انتقادات معاهدة ماسترخت عام ١٩٩٢ كونه أوجد دبلوماسية تفتقر إلى وسائل القوة العسكرية المشتركة[٦٧].

وعلى الصعيد التطبيقي نلحظ محدودية التحرك الأوربي من خلال النتائج التي وصل إليها فهذا المجال ففي حرب الخليج ظل الاتحاد الأوربي يعتمد على التنسيق العسكري الذي قدمه له حاف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[٦٨]، في الوقت الذي كان يطمح إلى دور أكبر يحقق استقلاليته الدفاعية بدون الاهتمام بعلاقاته الدولية أي علاقاته مع العراق . أما العمليات في كوسوفو فقد أوضحت هي أيضاً حقيقة ومدى الاستعداد الأوربي للنهوض بالدور العسكري والدفاعي والأمني أثناء الأزمات إذ تعثر الأوربيون في أداء مهماتهم إذ أظهرت تلك العمليات إن القوات الأوربية ليست جميعها على مستوى واحد من الجاهزية والكفاءة والامكانيات لمواجهة التحديات وللقيام بالمهمات العملياتية ولذلك استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الأكبر من العمليات على مستوى منظومات الأسلحة الجوية المتطورة ، فاتضحت بذلك حالة عدم التوازن بين أدوار الدول الأعضاء الأمر الذي يبعث على الخلاف في العلاقات الأطلسية فبينما كان من الممكن أن يتغلب الأوربيون على الجوانب المؤسساتية والتنظيمية من أجل الخروج بكيان أمني ودفاعي أوربي إلا إن مسألة الفجوة في القدرات كما يتطلبها الواقع الأمني الجديد لم يبدو إن الأوربيين قادرين على ردمها مما يبقي حالة

---

[٦٤] هي م الكيلاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٣ .
[٦٥] بيتر ستالينهايم–داميان بروشارت–ووبي اوميتوغن – كتالينا بيردومو ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨٤ .
[٦٦] با دوناي – وزدزسلولاتشكوفسكي ، الأمن الأورو– أطلسي والمؤسسات ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢٤ – ١٢٦ .
[٦٧] دمحمد مصطفى كما – د. فؤاد نهرا ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩ .
[٦٨] نفس المصدر أعلاه ، ص ١٣٩ .

عدم التوازن قائمة[٦٩]. كما إن قصور اتحاد غرب أوربا في تلبية الالتزامات العسكرية لعمليات الأمن سوف يدفع بالأوربيين إلى الاستنجاد بالولايات المتحدة الأمريكية[٧٠]. إذن فقد أدركت أوربا وحتى منذ حالة أزمة البوسنة والهرسك عام ١٩٩١ وكذلك حالة كوسوفو عام ١٩٩٩ إنها ستظل عاجزة تماماً عن التحرك العسكري الإقليمي المستقل مالم تمتلك القدرات العسكرية المستقلة الخاصة بها ويكون قرار تحريكها واستخدامها أوربياً خالصاً وهو ما يحتاج إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة تحدد الإطار العام للمهام المختلفة والهياكل الواضحة[٧١]. وهنا نلاحظ إنها – أي الدول الأوربية – قد وضعت أمامها العجز التام أمام إمكانية التحرك مع إنها تعرف وتدرك الأسباب وراء ذلك العجز ولا تقدم بإرادة كاملة على التغلب عليه ، إذ نجد الاستمرار في عدم التجانس الأوربي في مسألة الأمن والدفاع فبينما لا يحبذ البريطانيون أي مشروع يضعف الصلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا ويخشون تزايد الضغوط الداخلية الأمريكية على الإدارة الأمريكية لتقليص وجودها العسكري في أوربا والعودة إلى التشديد على ضرورة تحمل الأوربيين أعباء الدفاع وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية ، نرى إن فرنسا من أكثر الدول الأوربية المتحمسة لقيام كيان أمن ودفاع أوربي كونها قوة نووية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية وتمثل قوتها هذه عامل ردع في الأمن الأوربي ، كما ترى إن غياب التهديد السوفيتي وتناقص الاهتمام الأمريكي بالأمن الأوربي ربما يفضي إلى شل حركة أوربا في مواجهة المخاطر والتحديات التي تتعرض لها ، كما إنها تريد أن يكون تكاملها الاقتصادي والسياسي متبوع ومكمل بتكامل أمني ودفاعي وعسكري مستقل[٧٢]. وكل ذلك سيرسخ ويزيد من عدم الاتفاق السياسي والأمني والدفاعي الأوربي البيني ، إذ إنه حتى لو كان هناك قدر أو هامش من التوجه الأوربي نحو سياسة خارجية وأمنية مشتركة للاتحاد الأوربي فإنه في حقيقته توجه محدود جداً وغير ذي أثر في ضوء الاختلافات الأوربية وعليه سيكون هناك غياب واضح وجلي لأدوات الفعل الخارجي الجماعي ولاسيما العسكري المستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية[٧٣].

إذن وعلى الرغم من استقرارية البيئة الأمنية الأوربية الجديدة إلا إن مهمات مواجهة التحديات وإدارة الأزمات وحفظ السلام كانت ولا تزال من الأمور المقلقة لأوربا هذا إلى جانب عدم اتساق وملائمة القابليات الأوربية مع التطور الحاصل والثورة في الشؤون العسكرية من حيث التنظيم والتقانة[٧٤]. كل ذلك يبقي الضعف ومحدودية التحرك الأوربي الدفاعي والعسكري قائماً إلى أمد غير معلوم إذا ما بقيت الأوضاع والآراء الأوربية على حالها .

بعد التعرف على الوضعية التي تبقي أوربا في ضعف ومحدودية دفاعية وعسكرية ربما يطرح التساؤل الذي يقول كيف حقق الاتحاد الأوربي لكل تلك التطبيقات العملية التي ذكرناها آنفاً مع وجود والدوافع التي تدفعه إلى تحقيق كل ذلك؟ إن كل تلك الدوافع والتطبيقات العملية الدفاعية

---

[٦٩] د.كاظم هاشم نعمة،مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠٦ – ٢٠٨ و ص ص ٣٠٩ – ٣١٠.
[٧٠] نفس المصدر أعلاه ، ص ٢٠٩ .
[٧١] نجوان عبد المعبود الأشو ، مصدر سبق ذكره .
[٧٢] د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٠٢ – ٣٠٣ .
[٧٣] د. عمرو حمزاوي ، الاتحاد الأوربي إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة ، إسلام اون لاين . نت ، (انترنيت) .
[٧٤] د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٧ .

والعسكرية الأوربية لم تكن إلا بدايات ومحاولات أحياناً تكون مستقلة وأحياناً أخرى تكون مدعومة من حلف الناتو مدفوعة بالطموحات والرغبة الأوربية لتحقيق ذلك ومصطدمة بالخلافات الأوربية والقدرات المحدودة، فريثما تحقق تلك الرغبات والطموحات الأوربية وما بين تلك الدوافع من جهة والعقبات والعراقيل من جهة أخرى تقف السياسة الدفاعية الأوربية عند مستوى التوازن الدفاعي والعسكري مع حلف شمال الأطلسي وهو ما سنعرج عليه في المحور التالي.

خامساً: التوازن الدفاعي والعسكري الأوربي مع حلف شمال الأطلسي:

لم تتمكن الدعوات الأوربية المطالبة بالاستقلال الأمني والدفاعي من المضي في تنفيذ خططها وسياساتها ودعواتها وذلك لمواجهتها بقوة التهديد السوفيتي تجاهها خلال مرحلة الحرب الباردة مما أدى إلى غلبة ورجحان رؤية الدعوات التي تطالب ببقاء واستمرار العلاقة الخاصة والمميزة بين أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في إطار حلف شمال الأطلسي على رؤية الدعوات المطالبة بأن تكون التجربة التكاملية الأوربية متكاملة في كل الميادين والأطر بحيث تشمل الإطار الأمني الدفاعي والعسكري المستقل وأن يكون ممثلاً على الصعيد المؤسسي ، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وغياب ذلك التهديد للأمن الأوربي وتوسع الاتحاد الأوربي نحو الشرق وبداية حصول تغيير في معادلة الأمن الأوربي بعد التطورات التكاملية السياسية والاقتصادية والمالية التي حققها[٧٥]، لم يتمكن الاتحاد الأوربي أيضاً من أن يكون حر وطليق في تنفيذ سياساته الأمنية الدفاعية والعسكرية وذلك بسبب التطورات التي أدخلها حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة والتي جعلت الحلف بدوره القديم والحديث ملتقى للسياسات الدفاعية للدول الأعضاء في الدفاع عن دولهم ومنطقتهم الإقليمية والدفاع عن مصالحهم إقليمياً وعالمياً[٧٦].

وإذا عدنا إلى الجانب الأوربي ذاته نجد إنه ومن جهته لم يبلور مدركات أمنية دفاعية وعسكرية أوربية مستقلة وبالشكل الذي يمكن معه الحديث عن سياسة دفاعية وعسكرية أوربية وأمن أوربي مستقل إلا في العقد الأخير من القرن العشرين وبشكل أولي وابتدائي ونسبي لا يعو . عليه بالرغم من محاولاتها القديمة والمبكرة ، إذ كانت تعول على المظلة الأمنية والدفاعية والعسكرية الأمريكية للحفاظ على أمنها الذي يشكل جزء لا يتجزأ من الأمن الأطلسي المشترك بعد تأسيس حلف شمال الأطلسي في نيسان ١٩٤٩[٧٧]. إذ إن الرؤية الأمريكية تجد أن أوربا لا هي في حاجة إلى ولا هي تستطيع مواجهة تكاليف قوات ذرية خاصة بها – وحتى بالنسبة للقوات التقليدية وليس فقط الذرية – لاسيما وإن تلك الرؤية لا تزال هي المتغلبة إلى حد الآن[٧٨]. حتى إن بيان أوتاوا حول العلاقات الأطلسية في ١٩ حزيران ١٩٧٤ كان بمثابة ميثاق أطلسي جديد يؤكد تفوق الدور الأمريكي ، حيث أقر بضرورة التزام الحلفاء بالتشاور مع الولايات المتحدة الأمريكية ليس حول سياسات التحالف المباشرة

---

[٧٥] **د. حسن نافعة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٥ .**

[٧٦] **د. جهاد عودة ، الأسس العسكرية لتوجهات حلف ((الناتو)) إزاء الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، يناير ٢٠٠٥ ، (انترنيت) .**

[٧٧] **د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤ .**

[٧٨] **جورج ليختهم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .**

فقط ولكن حول مناطق أخرى من العالم أيضاً[٧٩]. إذ مارست الولايات المتحدة الأمريكية سيطرة محكمة على شؤون التحالف الغربي في مرحلة الحرب الباردة وبعد أن انتهت وشرعت الدول الأوربية نحو بناء تكاملها الاقتصادي وتوجيه سياساتها الخارجية بشكل أكثر استقلال وفاعلية في المواقف الدولية نجد إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشجع كثيراً حركة التكامل الأوربي من أجل أن لا تتحول إلى قوة دولية مؤثرة وكأنها لا تسمح لأوربا بالاستقلال عن الإدارة الأمريكية[٨٠]. وبعد المسار التطوري الذي سار به الاتحاد الأوربي وتحقيقه لدور إقليمي وعالمي وتمتعه بشئ من الاستقلالية عن السياسة الأمريكية قررت الولايات المتحدة الأمريكية في تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية إن الاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة تقوم على أساس منع ظهور أي منافس جديد للولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والإبقاء على الوضع الجديد الذي يضمن لأمريكا مكانة مميزة ، وإن العلاقات الأمريكية الأوربية هي علاقات غير متكافئة تمارس من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية قدراً من السيطرة على أوربا[٨١].

وإلى جانب غلبة وتفوق الجانب الدفاعي والعسكري الأطلسي والأمريكي على نظيره الأوربي فإننا إذا نظرنا إلى المسألة من زاوية التوازن والشراكة وليس فقط التفوق نجد إن هذا التوازن متفق عليه إلى حد ما من قبل الطرفين ففي قمة حلف شمال الأطلسي المعقودة في روما في ٨ – ٩ تشرين الثاني ١٩٩١ وبعدها بقليل في قمة ماسترخت للاتحاد الأوربي ما بين ٩ – ١١ كانون الأول ١٩٩١ للإتفاق على الخطوات النهائية لإعلان الوحدة الأوربية نجد إن كلاهما قد توصلتا إلى تحديد الأسس التي يرتكز عليها الإطار الأمني لأوربا من خلال وجود واستمرارية رابط التعاون بين الأجهزة العسكرية لدول الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي بشكل تكميلي من أجل النهوض بدور هذه المؤسسات وتعميق إمكاناتها لتتفق ومتطلبات النظام الدولي الجديد كما يرى الطرفان[٨٢]، وجاءت وثيقة واشنطن الاحتفالية بالذكرى الخمسين لتأسيس حلف شمال الأطلسي لتكرس الشئ ذاته إذ حددت المهمات الجديدة للحلف وأكدت على الشراكة الأورو – أطلسية في إدارة الأزمات حتى إن خافيير سولانا الأمين العام الأسبق لحلف شمال الأطلسي ومنسق السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوربي عَدُّ ذلك هو الأساس والمرتكز لأهمية تطور الهوية الأوربية للأمن والدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي، إذن فما وضعته قمة واشنطن لحاف شمال الأطلسي في نيسان ١٩٩٩ من نص واضح وصريح قد تحول إلى مبدأ ملزم وهو بناء هوية أوربية للدفاع والأمن داخل الناتو، فكل العمليات كالحق في التدخل خارج المناطق المحددة له وكل العمليات العسكرية الأوربية في البلقان أو في أفريقيا يقع ضمن هذا الإطار والمهمات الجديدة ومن خلال استخدام ما يوفره الناتو من إمكانيات عسكرية ولوجستية . وتأسيساً على ما تم إقراره جاءت قمة كولون الألمانية في حزيران ١٩٩٩ وقمة هلسنكي الفنلندية في كانون الأول ١٩٩٩ لتضع

---

[٧٩] د. نادية محمود محمد مصطفى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٠ .

[٨٠] م.د.عامر كامل أحمد ، الساسة الخارجية الفرنسية إزاء الحرب الأمريكية على العراق وتداعياتها على البيئة الأوربية ، دراسات دولية ، العددان الحادي والثلاثون ، أيلول – كانون الأول ٢٠٠٦ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ص ١٧٨.

[٨١] د. علي الحاج ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٩.

[٨٢] د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدرسبق ذكره ، ص ١٢٥ .

الإطار المؤسسي للسياسة الدفاعية والأمنية الأوربية المشتركة ، إذ تم تعيين منسق أعلى للسياسة الخارجية والأمنية وإنشاء اللجنة السياسية والأمنية وإنشاء اللجنة العسكرية الأوربية وإنشاء المجموعة العسكرية الأوربية[٨٣]. فكل ذلك يعني إن الهوية الأوربية الدفاعية والعسكرية المستقلة استقلالاً تاماً لا تزال غير مكتملة وغير ناضجة نظراً لما يحيط بها من محاور خلافية وصراعات واقعية وتباينات في الرؤى الدفاعية والعسكرية الأوربية وأحياناً سكوت أوربي حول بعض القضايا والنقاط من منطق الانتظار وعدم بدء أي طرف في الكلام أو التصرف فيكون هو المسؤول عن حدوث توتر أو أزمة وهو ما خبره وتعلمه الأوربيون بعد الكثير من المواجهات التي خسرها من بادر بالتصعيد أو تفجير موقف خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية[٨٤].

لقد وجد هذا التوازن الدفاعي والعسكري الأطلسي – الأوربي قبولاً وترحيباً واهتماماً من جانب الدول الأوربية نفسها أي إنها لم تكن رافضة لمبدأ وآلية الناتو الجديدة ، و يتضح ذلك من خلال دعوة فرنسا إلى الهياكل العسكرية لحلف شمال الأطلسي والاتجاه المتوازن نحو تحويل اتحاد غرب أوربا إلى الأداة العسكرية للاتحاد الأوربي ، إي لم تجعل الدول الأوربية من اتحاد غرب أوربا حلفاً دفاعياً وعسكرياً أوربياً مستقلاً بل جعلته جزءاً من الاتحاد الأوربي ، وإحداث انسجام وتنسيق متكاملين بين اتحاد غرب أوربا وحلف الناتو بتقسيم العمل والمسؤوليات والصلاحيات بينهما وتقود فرنسا والدول المتوسطية هذا التيار أي إدارة الدفاع الأوربي في حلف شمال الأطلسي . أما ألمانيا فقد أكدت في الكثير من الأحيان إن حلف الناتو والوجود الأمريكي في أوربا شرطان لا غنى عنهما للحفاظ على الاستقرار والأمن في أوربا هذا على جانب دور مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي والأمم المتحدة ، إذن فقد تلاقت الرؤى الألمانية والفرنسية حول ضرورة الأمن الجماعي المشترك مع الاحتفاظ بمكانة ودور حلف شمال الأطلسي بل والأكثر من ذلك إن الدول الأوربية الأخرى كهولندا وبريطانيا لم ترض بذلك فقط وذلك لتطابق واتفاق طروحاتها بشكل أكبر مع السياسة الأمريكية، إذ تجد بريطانيا إن حلف شمال الأطلسي يمثل الإطار الأمني والعسكري للأمن الأوربي وإن الفيلق الأوربي لا يمكن أن يكون بديلاً عن أمريكا وحلف شمال الأطلسي[٨٥]. فنظراً لعدم اتفاق الدول الأوربية على إيجاد صيغة لسياسة دفاعية وعسكرية أوربية مستقلة فإن الرؤية الأمريكية تصف البيئة الأمنية والدفاعية الأوربية والدولية الجديدة بأنها تستدعي تعزيز دور الأوربيين في قضايا الدفاع ولكن يجب أن يبقى كل هذا في إطار حلف شمال الأطلسي ، بالرغم من الاعتراض الفرنسي الطموح على الرؤية الأمريكية على أمل إمكانية الوصول إلى أوربة الدفاع الأوربي بدل تركه أطلسياً تاماً أو أن يترك إلى احتمالات إعادة الهوية القومية كل حسب تقديراته الأمنية ، ولطن أمام التعثر الأوربي فإن فرنسا أعربت عن استعدادها لأوربة قدراتها النووية بجعلها ذراع للردع الأوربي إلى جانب استعدادها للعودة والمشاركة في عمليات الناتو في الميدان الأوربي[٨٦]. بمعنى أمام محدودية القدرات العسكرية الأوربية وعدم تمكن الجهود الأوربية في إصلاحها وتحسينها لم يكن أمامهم سوى القبول بدور محدود ومباشر بالأمن أوربياً وبدور أكبر في

---

[٨٣] **نفس المصدر أعلاه ، ص ص ١٢٧ – ١٢٩ .**
[٨٤] **د. عمرو حمزاوي ، مصدر سبق ذكره .**
[٨٥] **د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدرسبق ذكره، ص ص ٨٥ – ٩٥ .**
[٨٦] **د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٠ .**

عمليات حلف الناتو مثل الحضور في هيكل القيادة الأطلسية قادة من قيادات اتحاد غرب أوربا في منصب القائد العام للقوات الأطلسية أو يتناوب على قيادة الجناح الجنوبي لحلف الناتو قائد من الولايات المتحدة الأمريكية وآخر من اتحاد غرب أوربا[٨٧].

فيبدو إن الدول الأوربية لاتحمل أية خلافات فيما بينها حول كون الولايات المتحدة الأمريكية هي الحليف الاستراتيجي لهم وإن ما يوجد من خلافات هي خلافات طبيعية تظهر نتيجة لتشابك المصالح وتعقد العلاقات فيما بينهم[٨٨]. إذ يدرك الطرفان – الأوربي والأمريكي– إن مصالحهما الدفاعية العليا تستدعي رعاية العلاقات بينهما ، فدولياً لا تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق أهدافها بمفردها رغم قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، مقابل ذلك يعترف الأوربيون بعدم قدرتهم على حل النزاعات والأزمات القائمة في أنحاء مختلفة من العالم بشكل فردي ودون التعاون مع الجانب الأمريكي الأطلسي[٨٩] مما يقوي ويبقي علاقاتهما وارتباطاتهما قائمة ومستمرة ، فكل ذلك يؤكد الدور القيادي الأمريكي لحلف الناتو والوجود العسكري الأمريكي في أوربا كونها عاجزة عن حل أزمة معقدة كأزمة كوسوفو بدون معاونة قيادات وقوات حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية[٩٠]. وهذا ما أظهرته التطبيقات العملية لإدارة الأزمات بقيادة أوربية والتي لم تحقق مبتغاها .

فالأمريكيون وفي إطار الأطلسي يبذلون الجهود للحيلولة دون انفصال الأمن الدفاعي الأوربي عن حلف شمال الأطلسي الذي يسيطرون على قيادته وطاقاته[٩١]. إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أوربا موحدة ولكنها لن تقبل بإطار مستقل عن إرادتها وبدون المظلة الأطلسية[٩٢]. وبذلك ستتحقق في علاقات الأمن الأطلسية حالة من العلاقة المتوازنة داخل حلف شمال الأطلسي وستكون المواقف الأمريكية والأوربية مطمئنة للجميع[٩٣].

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض أي استقلالية عسكرية أوربية لاسيما إذا كانت تلك السياسة العسكرية الأوربية المستقلة قد قامت بعمل عسكري دفاعي موازي لمهام حلف شمال الأطلسي لأن ذلك سيعني التقليل من قيمته أطلسياً والتهديد بانتهائه مستقبلاً ، وأتضح ذلك عندما أعلن كولن باول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في زيارته لأوربا في كانون الأول ٢٠٠٣ (بأن أمريكا لا تسمح لأوربا القيام بأعمال تحسينات عسكرية كمنظومتها الدفاعية وإن عليهم بالمقابل تولي مهمة أفغانستان كاملة من خلال حلف شمال الأطلسي)[٩٤]. وواقعياً جاءت الحرب على أفغانستان وحتى الغزو الأمريكي المحتل للعراق لتكشف عن الحدود الفعلية للسياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية والدرجة التي تتمكن أوربا فيها من التعبير فيها عن هويتها المستقبلية[٩٥]. ونتيجة

---

[٨٧] نفس المصدر أعلاه ، ص ١٩٢ .
[٨٨] جوان عبد المعبود الأشو ، مصدر سبق ذكره .
[٨٩] رائدة شبيب، بو يع د على أوربا " زواج مصلحة "، إسلام اون لاين . نت،(انترنيت) .
[٩٠] هي م الكيلاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٠ .
[٩١] أحمد عبد الفتاح ، دافوس العسكري : التمرد الأوربي الأمني على واشنطن ، إسلام اون لاين . نت ، (إنترنيت) .
[٩٢] عامر علي راضي العلاق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٤ .
[٩٣] د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٦ .
[٩٤] كما شديد ، مصدر سبق ذكره .
[٩٥] د . ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٩ .

لذلك استمر التعاون بين الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي وتخطيطهما الدفاعي ليضع حدد للمماحكة حول تخطيط الاتحاد الأوربي العسكري المستقل[٩٦]، على الأقل في الوقت الحالي إذ لولا هذا التعاون أو لو كانت الوضعية بينهما غير تعاونية فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتأخر عن استخدام أية أساليب لعرقلة جهود الأوربيين الاستقلالية حتى لو اقتضى الأمر استخدام القوة العسكرية أو أية شروط تفرضها على أوربا لمنعها وردها عن تلك التوجهات لأنها لن تتخلى بسهولة عن سلطة وسيطرة وقوة تمتعت بها لأكثر من خمسين سنة كما إنها – أي الولايات المتحدة الأمريكية – لديها من الإمكانات والقدرات التي تؤهلها للاستفادة من اهتمامات الدول الأوربية وجذبها إليها[٩٧]. أي إن المشاركة والتوازن العسكري والدفاعي هو الغالب في المرحلة الحالية إذ يؤكد المسؤولون الأوربيون أنفسهم بأن الاتحاد الأوربي لن يتدخل إلا في الحالات التي لا ترغب واشنطن التدخل فيها وعندما تتطلب المصالح الأوربية الحيوية ذلك ، فهذا يعني وجود اتفاق على ضرورة التنسيق بين السياسة الأمنية الدفاعية والعسكرية الأوربية وحلف الناتو[٩٨].

حتى إن مسودة الدستور الأوربي شددت على بناء السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية ليس خارج تحالف الناتو – الولايات المتحدة الأمريكية بل إن أي جهد أوربي لإنشاء خلية تخطيط عسكري أوربية مستقاة ضمن هيئة الاتحاد الأوربي العسكري لن يقلل من دور حلف شمال الأطلسي باعتباره المنظمة الرئيسية التي توفر الأمن لأوربا[٩٩]. فمساعي الاتحاد الأوربي الحالية لامتلاك سياسة دفاعية وقوات مستقلة عن حلف شمال الأطلسي تنبئ بأن أوربا تحتاج إلى وقت طويل لكي تحقق ذلك[١٠٠]. وليس فقط الوقت بل هناك الكثير من العوامل والنقاط التي عليها تحقيقها واجتيازها للوصول إلى الهدف الأوربي الاستقلالي مستقبلاً .

سادساً: السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية وأفق المستقبل:

في الواقع إن السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية ورغم كل التحولات الأمنية أوربياً لا تزال مفتوحة وواسعة ومتشابكة ومتداخلة وغير محددة بإطار أو مستوى متفق عليه إذ تتسع للعديد من الدوائر والمستويات ذات الأطر المؤسسية الخاصة والمختلفة عن بعضها وفيما بينها الأمر الذي ينتج عنه مشاعر ورؤى متباينة تتجاذب دوائر صنع السياسات الخاصة بالأمن الأوربي تتراوح بين طموحات الاستقلال وبين الإحساس بالعجز عن تحقيقه[١٠١]. بمعنى ستكون أوربا أمام وضعية عدم الاستقرار الأوربي على حالة معينة وبشكل موحد ، وهنا يحاول الرأي الأوربي الوحدوي ومن خلال استخلاص واستنباط الدروس والعبر من تجارب الفشل وكذلك النجاح الأوربية التبرير والإقناع والاقتناع بأن

---

[٩٦] با دانواي–وزدزسلولاتشكوفسك، الأمن والمؤسسات الأورو– أطلسية، الكتاب السنوي ٢٠٠٥ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٣ .
[٩٧] عصام عز الدين ، (قراءة وعرض) كتاب : أمريكا جعلت من أوربا محطة انطلاق إلى العالم ، (انترنيت) .
[٩٨] نجوان عبد المعبود الأشو ، مصدر سبق ذكره .
[٩٩] د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٠ .
[١٠٠] نجوان عبد المعبود الأشو ، مصدر سبق ذكره .
[١٠١] د. حسن نافعة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤٠ .

التكامل العسكري والسياسي بين دول تحمل إرثاً كبيراً من الصراعات والحروب يعد قفزة متسرعة نحو المجهول وإن خطوة كهذه لابد أن تشكل المرحلة أو الحلقة الأخيرة في مسار طويل ومعقد لعملية بناء متدرج ينطلق من القاعدة ليصل إلى القمة ، فدول الاتحاد الأوربي ترى إنه في هذه المرحلة وضمن هذا المستوى الدفاعي والعسكري الأوربي تكون المنظومة الأطلسية أكثر مدعاة لثقة أوربا وطمأنينتها مما لو كانت في منظومة عسكرية أمنية أوربية قليلة الرصانة وحديثة الاستقلال[١٠٢]. وما يعزز تلك الرؤية الأوربية بعدم سهولة وسلاسة تحقيق السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية وكونها تحتاج إلى جهود مضنية ووقت ليس بالقصير للوصول إلى هدفها قول خافيير سولانا (تعلمنا بمشقة في أوربا أن السلام والأمن المستدامين يتطلبان تعاوناً وتكاملاً إقليميين ، فإدارة الأزمات ليس كإقامة وتحقيق الأمن)[١٠٣].

فلما كانت فكرة إقامة المجموعة الأوربية للفحم والصلب أو وضع قطاع الفحم تحت سلطة أوربية مشتركة تستهدف تحقيق هدفين هما : التغلب على عقد الأمن الفرنسية تجاه ألمانيا عن طريق وضع القطاع الذي يغذي الصناعات العسكرية وهو قطاع الفحم والصلب تحت سلطة أوربية مشتركة ، والهدف الآخر بدء عملية تكاملية تدرجية تبدأ بقطاع صناعي قوي بحيث يمكن أن يؤدي النجاح فيه إلى الانتقال إلى القطاعات الأخرى ذات الصلة إلى العملية التكاملية وتزويدها بديناميكية مستقلة غير قابلة للنكوص والارتداد، كما إن الوصول بالتجربة إلى إمكانية إنشاء دستور أوربي موحد ينتقل بالاتحاد الأوربي من الشكل التقليدي للتنظيم الدولي إلى شكل أرقى من النظم السياسية يقترب بشكل تدريجي من شكل الدولة الكونفدرالية أو الفدرالية والوصول به إلى إقامة الولايات المتحدة الأوربية بشكل واقعي[١٠٤]. والذي سيضع – أي الدستور الأوربي الموحد – لبنة الولايات المتحدة الأوربية فإن من البديهي أن تكون لهذه الولايات سياسة دفاعية وعسكرية خاصة بها ومستقلة لاسيما وإن أساس الفكرة الاتحادية هو تغذية الصناعات العسكرية أي إن الجانب العسكري حاضر في الفكرة الأوربية منذ البداية . وإذا عدنا إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما قبل بداية الجماعة الأوربية حيث كانت الدول الأوربية تعاني من أعباء ومخلفات الحرب وما أفرزته من إنهاك وضعف في اقتصادات الدول الأوربية التي انتعشت وازدهرت من خلال مشروع مارشال والمساعدات الأمريكية لأوربا والتي تبعها وأعقبها التفكير في المشروع التكاملي الأوربي وما حققه من نجاحات لاسيما في الجانب الاقتصادي، فإذا سحبنا الحالة على الجانب الدفاعي والعسكري نجد إن الضعف الدفاعي والعسكري الأوربي والاعتمادية على المنظومة الأطلسية الأمريكية ممكن أن تتحول إلى نجاحات وإنجازات دفاعية أوربية وكما تطمح أوربا ذلك إلا إن هذا يستلزم من أوربا وكما ذكرنا تجاوز الكثير من المراحل والعقبات والسعي لتحقيق ما عجزت عنه في المراحل السابقة .

---

[١٠٢] نفس المصدر أعلاه ، ص ص ١٤٢ – ١٤٣ .

[١٠٣] د. خافيير سولانا إلتحديات الجديدة أمام حلف شمالي الأطلسي والاتحاد الأوربي ، آراء حو الخليج مركز الخليج للأبحاث ، العدد السابع ، مارس ٢٠٠٥ ، ص ٨ .

[١٠٤] حسن نافعة ، أوربا تحتف بالتوقيع على دستورها بينما الوطن العربي مهدد بالخروج من التاريخ ، مجلة المست بـ العربي ، العدد (٣١٠)كانون الأو / ديسمبر ٢٠٠٤ ، السنة السابعة والعشرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان ، ص ١٠ .

فتشكيل قوة عسكرية أوربية وقيادتها في السلم والحرب أمر لا يمكن أن يتحقق ببعديه النظري والعملي إلا إذا تم توحيد السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي والحد من التناقضات المعلنة بين سياسات الدول الأعضاء[١٠٥]. كما يتطلب هذا الهدف ومن وجهة النظر الأوربية – أي تحقيق سياسة خارجية وأمن ودفاع وقوات عسكرية مستقلة ومتكاملة – أن تقرر دول الاتحاد الأوربي زيادة في الإنفاق العسكري والاتفاق على توزيع المسؤوليات وبرامج تطوير أجيال جديدة من منظومات أسلحة حديثة مستقبلاً، وإلى جانب ذلك يرى الأوربيون ضرورة أن يملكوا – وخاصة الذين لا يملكون لحد الآن – مدخلاً سياسياً وعسكرياً موحداً في نظرتهم إلى الدفاع الجماعي وإدارة الأزمات في البيئة الأمنية الجديدة[١٠٦]. وهذا يحتاج أوربياً مزيداً من الترابط والتلاحم وتحقيق الوحدة في كافة الميادين والمجالات لاسيما وهي – أي أوربا – عازمة على تخليص نفسها من التبعية والخضوع لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وعازمة على بناء منظومتها الأمنية الخاصة والمستقلة عن المنظومة الأطلسية الأمريكية مستقبلاً[١٠٧]. وذلك لأن أوربا وفي بعض الحالات تؤكد للولايات المتحدة الأمريكية إنها لن تتوقف عن أداء دورها الكبير والفعال في المسائل الأمنية إلا إن تلك الاتجاهات ما تزال تحتاج إلى أن تنعكس بممارسات مؤسسية منتظمة وأن تعزز باتخاذ خطوات عملية[١٠٨]. فمن ناحية الخطوات العملية والتطبيقية فإن أوربا سائرة فيها ولكن ينقصها الدفع وتحمل المسؤولية بشكل أكبر وترك الاعتمادية على المنظومة الأطلسية ، ومن الناحية المؤسسية فإنه إذا كانت أوربا قد أسست اتحاد غرب أوربا حتى قبل إنشاء حلف شمال الأطلسي فالمفروض أن تعزز قواعد وأسس وآليات عمل هذا الاتحاد ليكون الأساس والحافز للاستقلال الدفاعي والعسكري الأوربي وأن يكون لأغراض دفاعية فعلية وإدارة أزمات وحفظ السلام لا أن يكون لإغراض تدخلية واحتلالية . أي إن هناك محاولات جادة من أوربا لاستقلالية سياستها الدفاعية والعسكرية ولكنها لا تكتمل ولا تصل إلى مراحل متقدمة في الاستقلالية لوجود الكثير من العقبات التي تستطيع أوربا أن تتجاوزها إذا أرادت وصممت . إذن فعلى الدول الأوربية ومن أجل الوصول إلى هدفها الدفاعي الاستقلالي أن تكون لها الآراء المتوافقة والمشتركة والموحدة التي تعبر عن الاستقلالية وتخدمها، وان تكون لها الإرادة الحرة الخالصة والسلمية في الدور المستقل والتي تحتاج إلى الجرأة والاندفاع الأوربي والتخلص من مخاوف عدم القدرة على المضي في السياسة الاستقلالية من خلال النظر والمراجعة لماضيها الاقتصادي المنهك والذي تحول إلى قدرة اقتصادية ضخمة ومستقلة يقابل ذلك عملياً عليها أن تطوير هياكلها وآلياتها ونظم عملها ومعداتها وعملياتياً عليها أن تزج بنفسها وتتحمل المسؤولية في إدارة الأزمات باتجاه تحقيق وحفظ الأمن والسلام وليس العدوان من خلال القدرات الدفاعية والعسكرية الأوربية المستقلة المطورة والقادرة على التحرك بحرية واستقلالية وثقة استثمار تلك السياسة الدفاعية والعسكرية في إطار تحقيق السلام والأمن الدولي في مناطق العالم

---

[١٠٥] هي م الكيلاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١ .
[١٠٦] د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٠ .
[١٠٧] عصام عز الدين ، مصدر سبق ذكره .
[١٠٨] با دوناي – وزدزسلولاتشكوفسكي ، الأمن الأورو– أطلسي والمؤسسات ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧ .

المختلفة والحفاظ عليه أي تحويل مسار سياستها الدفاعية وقوتها العسكرية باتجاه حفظ الأمن والسلام الدولي وليس العدوان والتدخل.

الخاتمة:

لم تكن السياسة الدفاعية والعسكرية الأوربية غائبة عن أذهان وأفكار القادة والسياسيين الأوربيين بل كانت حاضرة في خططهم لحماية أمنهم والدليل في ذلك تأسيس اتحاد غرب أوربا قبل إنشاء حلف شمال الأطلسي ، إلا إنها وجدت في حلف شمال الأطلسي بعد ذلك المنظمة الدفاعية والعسكرية التي تتكأ عليها فتحميها أمنياً ودفاعياً وعسكرياً ولا يكون لها الدور الأول والأساس فيه فبذلك ستكون في المركز الثاني وستتخلص من المسؤولية الدفاعية والعسكرية الرئيسية وتكون في مأمن من الأخطار والتحديات الخارجية المواجهة لها، إذ إن القارة الأوربية عاشت فترات وظروف وحروب وخلافات أتعبتها وأنهكت قواها فتريد أن تبقي على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الأطلسية بشكل تحافظ فيه على مكانتها التي هي فيها والإنجازات التي حققتها وعدم خسارة ذلك في مشروع غير مضمون النتائج بالنسبة لها وكما ترى هي وذلك لإدراكها لحجم قوتها مقابل القوة الأطلسية وتوزيع الأدوار في إطارها. ولكن ذلك لا يعني أن الاتحاد الأوربي لا يملك سياسة دفاعية وعسكرية أوربية إذ إنه شرع ببنائها وسار في ذلك المشروع وحقق خطوات نسبية فيه . بمعنى إن أوربا تريد وتطمح وكما أنجزت وحدتها وتكاملها في عدة مجالات فإنها ترى وتدرك ضرورة استتباع ذلك بالتكامل والتوحيد الدفاعي والعسكري بشكل مستقل ، إلا إنها كانت تضع سلم أولويات تسير عليه خطوة خطوة وبشكل تدريجي فكانت الخطوة الدفاعية والعسكرية في موقع متأخر في سلم الأولويات الأوربية إذ كانت ترى أهمية وأولوية المجالات الأخرى على المجال الدفاعي المستقل، فكان تكاملها الدفاعي والعسكري منقوص ومعتمد وغير متكامل ومحدود أوربياً مقارنة بالتكامل الاقتصادي، وربما إن الأوربيين يرون إن التكامل والتوحيد الاقتصادي والسياسي والمالي هو أجدى وأكثر فائدة لهم من التكامل الدفاعي والعسكري وذلك لاعتمادهم على القوة الأطلسية والأمريكية وضمان أمنهم بشكل أكبر ولكي لا يدخلون في مشاكل مع الولايات المتحدة الأمريكية ربما تفقدهم ما جنوه من مكاسب وفوائد لأمنهم وتفسد علاقاتهم معها. ثم عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو بالمقابل لا يدعان أوربا تتحرك بحرية في المجال الدفاعي والعسكري وخارج المنظومة الأطلسية وبشكل مستقل عنها لحد الآن ، فتبقى في إطار التوازن في الأدوار معها. أي إن أوربا بإنجازاتها الدفاعية والعسكرية النسبية والمحدودة لم تتمكن لحد الآن من الخروج عن طوق المنظومة الأطلسية وقيادتها، فإذا ما أرادت المضي في سياستها الدفاعية والعسكرية وإعطاءها بعداً استقلالياً فعليها بذل المساعي الجادة والفعلية في هذا المجال من خلال التخطيط والتنفيذ والإنفاق إلى جانب الرغبة والإرادة الأوربية، كما وتحتاج إلى اختبار عملي وفعلي على المحك وبثقة دفاعية أوربية على العمل المستقل لاختبار قدراتها وكسر طوق الخوف والقلق من الاستقلالية الدفاعية ولكن على شرط أن تكون هذه القوة الدفاعية الأوربية موظفة في خدمة حفظ الأمن والسلام الدولي ونبذ سياسة التدخل والاحتلال.